البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وخصائص السكان

(دراسة حالة الصين بالتطبيق على مصر)

لمياء محمد المغربي *

١- مقدمه:

سواء استهدفت عملية التنمية رفاهية الإنسان أم لم تستهدف ذلك، فإنها لا تتم إلا به، وهذا ما دفعنا إلى إثارة التساؤل الجوهري لهذه الدارسة حول طبيعة العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة، خاصة ونحن في ظل مجتمع كثيف السكان مثل المجتمع المصري الذي بلغ عدد سكانه ٧٢,٥٧٩ مليون نسمة عام ٢٠٠٦، وكذلك محاولة لمعرفة القنوات التي تربط بينهما.

وتشارك مصر معظم بلدان العالم النامي في كل ما تبذله من جهود لتحقيق نهضة حضارية تستهدف إرساء مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين المواطن المصري من المشاركة في صنع الحياة على أرضه حاضراً ومستقبلاً، في إطار من العدل والديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان.

إلا أن القضية السكانية بما تعكسه من التزايد المستمر في عدد السكان لا تزال تمثل عاملاً رئيسياً تتشابك أبعاده مع مختلف التحديات والمخاطر التي يُعتقد إنها تعوق عملية التنمية حيث أن الجدل لم يزل قائماً حول ماهية العلاقة بين السكان والتنمية، على الرغم من مئات التقارير والمؤتمرات والدراسات التي قتلت الموضوع بحثاً. فهناك من يعتقد أن النمو السكاني السريع في دول العالم الثالث يعد أهم عائق للتنمية أو من يعتقد أن النمو السكاني دافع ومعجل للتنمية ومن يرى أن الزيادة السكانية السريعة هي أهم أسباب الفقر والتخلف، أو أن واقع الفقر والتخلف هو السبب الرئيسي للزيادة السكانية السريعة (لهذا سوف يتم مناقشة العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة من زوايا مختلفة في الجزء الأول من هذه الدراسة).

ويظهر لنا هنا بجلاء تجربة الصين والذي تنبأ لها منذ ثلاثين عاماً المفكر الفرنسي "الآن بيرفيت" في كتابه القيم"عندما تستيقظ الصين—سوف تتغير الموازين "، وها هي الصين تحقق ما توقع" آلان بيرفت"

* د. لمياء محمد المغربي- مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للإدارة والسكرتارية

وتحقق معدل نمو يزيد على ١٠٪ في نهايات القرن العشرين.

هذا البلد ذو الكثافة الديموجرافية العالية بلغ عدد سكان الصين نحو ١٣٠٥ ملايين نسمة عام ٢٠٠٥ بما يشكل ٢٠,٣٪ من عدد سكان العالم، أبدع نموذجاً إقتصادياً يجمع بين مزايا الديناميكية الرأسمالية والتعاضد الاجتماعي الاشتراكي ويظل كما يقول " لي كيان يو " مستنداً للتقاليد الصينية العريقة. (لهذا سوف تتم مناقشة التجربة الصينية في النمو في الجزء الثاني، بُغية استخلاص أهم الدروس المستفادة منها والتي يمكن تطبيقها في مصر).

وفي نهاية هذه المقدمة يبقي أن نؤكد حقيقة هامة وجوهرية، وهى أن دور الإنسان النشيط والكفء في عملية التنمية يعتبر دوراً حاسماً. لإن التاريخ الاقتصادي العالمي حدثنا عن أمم استطاعت أن تحقق التقدم الاقتصادي دون أن تمتلك موارد مادية ذات أهمية. لكنه لا يذكر لنا أمة واحدة أو بلداً واحداً استطاع أن يحقق أي تقدم في أي مجال من مجالات الحياة بدون توافر العنصر البشري الكفء (لهذا سوف تتم مناقشة أهمية تنمية الموارد البشرية في مصر في الجزء الأخير من هذه الدراسة).

ثانياً: مشكلة الدراسة :

تحاول هذه الدراسة أن تبرهن على أن السكان ليست دائماً عائقاً أمام عملية التنمية، بل من الممكن أن يكون لهم أثراً إيجابياً في عملية التنمية، ويتوقف هذا الدور على مجموعة من المتغيرات تأتي في مقدمتها السياسات المتعلقة بتكوين رأس المال البشري والاستفادة منه، وبالتالي فإن تدني خصائص تكوين رأس المال البشري والمترتب على: تدهور سياسات التعليم، التدريب، الصحة،... الخ، قد يكون أحد الأسباب التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

وتؤكد هذه الدراسة على هذه الفكرة من خلال مناقشة وتحليل تجربة الصين في التنمية الاقتصادية والتي قدمت لنا نموذجاً معاصراً للتنمية الاقتصادية، وترجع هذه التنمية بصورة ملحوظة إلى الاستثمار في رأس المال البشري وخاصة التعليم مع التركيز على العلوم المحفزة على البحث والتطوير، وهو ما دفع بعض الدراسات بوصف عملية التنمية في تجربة النمو في دول جنوب شرق آسيا بعبارة " التنمية القائمة على الموارد البشرية ".

ثالثاً: أهداف الدراسة :

١- مناقشة وتحليل أسباب تدني مستوى الخصائص السكانية في مصر.

٢- مناقشة وتحليل تجربة الصين في التنمية الاقتصادية، بُغية استخلاص أهم الدروس التي قد تكون صالحة للتطبيق في مصر.

٣- رسم بعض السيناريوهات المقترحة للارتقاء بالعنصر البشري في مصر.

رابعاً: فروض الدراسة :

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:

١- هل دائماً ما يمثل السكان عائقاً أمام عملية التنمية ؟

٢- هل من الممكن أن يكون لهم أثراً إيجابياً في عملية التنمية ؟

٣- هل يمكن الاستفادة من التجربة الصينية في النمو الاقتصادي ؟

٤- هل هناك قصور في تنمية الموارد البشرية في مصر ؟

٥- هل يتوقف دور السكان في التنمية (سلبي أم إيجابي) على مجموعة من العوامل المرتبطة بتكوين رأس المال البشري مثل: التعليم، الصحة، البحث والتطوير... إلخ ؟

خامساً: خطة الدراسة :

لتحقيق الأهداف السابق تحديدها، واختبار الفروض السابق ذكرها، والوصول إلى رسم بعض السيناريوهات المقترحة للارتقاء بالعنصر البشري في مصر حتى يمكنه القيام بدوره المنوط به في تحقيق التنمية المستدامة سوف يتم تقسيم خطة الدراسة إلى الأقسام الأتية:

أولاً : تفسير العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة.

ثانياً : البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وخصائص السكان في التجربة الصينية.

ثالثاً : التنمية المستدامة فىالتجربة المصرية

رابعاً: النتائج والتوصيات.

يلي ذلك قائمة المراجع العربية والإنجليزية ثم الملاحق.

أولاً: تفسير العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة:

١) مفهوم التنمية المستدامة:

تتعدد التفسيرات المتعلقة بالتنمية المستدامة فنجد أن كل التعاريف تؤكد على تقدير الاحتياجات الإنسانية الحالية والمستقبلية وكيفية الإبقاء عليها، إلا أنه في حقيقة الأمر لا يمكن لأي

تقدير أن يكون موضوعياً ومؤكداً، وكان من نتيجة ذلك أن التنمية المستدامة من الممكن تفسيرها من وجهات نظر مختلفة [1]. سوف يتم الإشارة إلى بعض أهم هذه التعريفات:

تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على إنها " تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم "، وبالتالي فإن الطريقة التي يتم بها تلبية الاحتياجات المستقبلية تتوقف على الطريقة التي يتم بها تحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية عند تلبية الاحتياجات الحالية[2].

مفهوم منظمة الأغذية والزراعة FAO:

يمكن تعريف التنمية المستدامة طبقاً لوجهة نظر منظمة الأغذية والزراعة FAO بالاستناد إلى عدة عناصر وهي: الموارد المتعددة في البيئة، احتياجات الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، التكنولوجيا والمؤسسات. ويوضح [الإطار (١)]، أن التنمية تستند إلى بعدين جوهريين: سلامة البيئة (من خلال البيئة والموارد بالمعني الدقيق) ورفاهية الإنسان (من خلال رأس المال البشري والتكنولوجيا والمؤسسات).

وعلى هذا فمن الممكن تعريف التنمية المستدامة على أنها " تلبية احتياجات الأجيال الحالية أو تحقيق رفاهية الأجيال الحالية دون المساس باحتياجات أو رفاهية الأجيال القادمة[3].

شكل رقم (١) الإطار العام للتنمية المستدامة

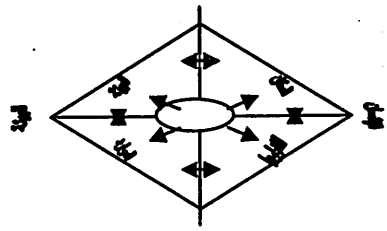

Source : FAO. "Sustainable Development Indicators ", http://www.fao.org/docrep/004/x3307a/x3307a12.htm

---

(1) http://www.isesco.org.ma/pub/arabic/tanmoust/p5.htm.
(2) http://www.worldbank.org/depweb/english/sd.html.
(3)http://www.are.admin.ch/miperia/md/content/are/nachhaltigeentwicklung/brundtland_bericht.pdf?phpseesd=214d9a899151c949ea4d84822a270cd55.

٢- مقومات وأسس التنمية المستدامة :

(أ) الإنسان :

وهو المسئول الأول وحامل الأمانة، وتوضح أجندة القرن الحادي والعشرين أنه نتيجة للنمو في عدد سكان العالم فإن أنماط استهلاكهم تتزايد على الموارد الطبيعية المختلفة، فلقد كان عدد سكان العالم أقل من ٥,٥ بليون عام ١٩٩٣[٤]، ثم بلغ نحو ٦,٦١٥ بليون نسمة عام ٢٠٠٦ ومن المتوقع أن يصل على ٧,٩٣٦ بليون نسمة عام ٢٠٢٥ ونحو ٩,٣ بليون نسمة عام ٢٠٥٠، ويتزايد بمعدل نمو سنوي قدره ١,١٪ ويعيش معظم سكان العالم (حوالي ٨١٪ أي ٥,٣٩٨ بليون نسمة) في مناطق العالم الأقل نمو أو العالم النامي، بينما يشكل السكان الذين يعيشون في المناطق الأكثر نمواً، (نحو ١٨,٤٪ فقط من المجموع الكلي لسكان العالم – طبقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٦)، وتوضح تقديرات الأمم المتحدة أن ٩٧٪ من جملة الإضافات التي تتحقق في عدد سكان العالم كل سنة يعيشون في المناطق الأقل نمواً[٥].

ويقدر الخبراء أنه من الخطأ اعتبار الزيادة السريعة في عدد السكان نعمة مطلقة، أو نقمة مطلقة، فبالتحليل الموضوعي نجد أن تأثير الزيادة يختلف من بلد لآخر حسب الظروف المحلية، واحتياجاته، وموارده، فهناك دول تحتاج إلى الزيادة السكانية، ولديها الموارد الكافية لإستيعابها، وهناك بلاد قد تؤدي فيها الزيادة إلى آثار سلبية، وذلك لقلة الموارد، والمعيار الأساسي أن يكون لدي الدولة سياسة سكانية واضحة ومحددة.

(ب) الطبيعة: المحيط الحيوي، وهو خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة :

- **الموارد المتجددة :**

مثل الغابات – مصائد الأسماك – المراعى – المزارع، والإنسان يعتبر عنصراً رئيسياً من عناصر استهلاك تلك الموارد، وإنتاج الموارد السابقة هو إنتاج متجدد بشرط استمرار صحة النظام البيئي.

- **الموارد غير المتجددة :**

وهي موارد مختزنة في باطن الأرض تكونت وتجمعت في عصور سابقة وسحيقة، ما يؤخذ منها لا يعوض ولا يتجدد، وتضم هذه المجموعة خامات مثل: البترول والفحم والغاز الطبيعي... إلخ.

(ج) التكنولوجيا :

سادت في الزمن الحديث فكرة الحلول التكنولوجية لسائر المشاكل الصناعية والبيئية والاجتماعية، ولكن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة

---

(٤) http://www.isesco.org.ma/pub/arabic/tanmoust/p5.htm.

(٥) د. هشام مخلوف، د. عزت الشيشيني، " السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة "، القاهرة: جمعية الديموجرافيين المصريين، إيدا، ٢٠٠٦، ص١٥.

والتكنولوجيا، والحل الشامل لهذا الخلل يعتمد على إصلاح التفاعل وإيجاد طرائق تتصل بالعناصر الثلاثة لتحقيق الاتزان في تفاعلاتها، والسبيل إلى ذلك حزمة متكاملة تجمع بين الوسائل التقنية والوسائل الاقتصادية والوسائل الاجتماعية[٦].

٣- مؤشرات التنمية المستدامة :

على الرغم من انتشار مفهوم التنمية المستدامة إلا أن المعضلة الرئيسية فيه تتمثل فى الحاجة الماسة إلى تحديد مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة.

إن أكثر المؤشرات دقة وشمولية وقدرة على عكس حقيقة التطور في مجال التنمية المستدامة، قد طورتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، وتنقسم هذه المؤشرات عادة إلى أربع فئات رئيسية بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه، حيث تنقسم إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية[٧].

المؤشرات الاقتصادية :

لقد حددت لجنة التنمية المستدامة بالأمم المتحدة المؤشرات المتعلقة بالبعد الاقتصادي في شقين جوهريين وهما كالآتي:

الشق الأول: البنية الاقتصادية :

تسود في التحليلات الاقتصادية الرأسمالية حالياً المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، إلا أن النمو يعكس عادة النشاط الاقتصادي الرأسمالي ومعدل الدخل الفردي والقوة الشرائية، ومثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل، كما إنها لا تعكس القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية المستخدمة في الإنتاج. لذلك فإن الحاجة إلى تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة لها علاقة بالتنمية وتعكس مدي تأثير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية أصبحت في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة، وطبقاً لذلك فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي كالأتي:

- **المؤشر الأول: الأداء الاقتصادي:**

ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

---

(٦) http://www.isesco.org.ma/pub/arabic/tanmoust/p5.htm.

(٧) وحيث أن هذه الدراسة تتعلق بمناقشة وتوضيح دور السكان في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، فسنكتفي بالإشارة إلى معظم القضايا التي تدور حولها مؤشرات التنمية المستدامة، مع التركيز على مناقشة وتحليل المؤشرات المتعلقة بالبعد الاقتصادي لها، ولمزيد من هذه التفاصيل حول هذه المؤشرات أنظر: http://www.arabenvironment.net/arabic/archive/2006/11/1168803.html.

ويقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.

- **المؤشر الثالث: الحالة المالية:**

تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الدخل القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي[8].

الشق الثاني: أنماط الإنتاج والاستهلاك:

إن العالم الذي نعيش فيه يتميز بسيادة النزعات الاستهلاكية في دول الشمال وأنماط الإنتاج غير المستدامة والتي تستنزف الموارد الطبيعية سواء في الشمال أو الجنوب، وهذه المسئولية هي في الأساس مسئولية الدول الصناعية والمتقدمة والتي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف والعادات الاستهلاكية المبالغ فيها[9]، بينما تبقي دول الجنوب تجهد في سبيل تأمين الاحتياجات الأساسية لسكانها.

وأهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة، هي:

- **المؤشر الأول: استهلاك المادة:**

وتقاس بمدي كثافة استخدام المادة في الإنتاج.

- **المؤشر الثاني: استخدام الطاقة:**

وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.

- **المؤشر الثالث: إنتاج وإدارة النفايات:**

وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات الخطرة، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات.

- **المؤشر الرابع: النقل والمواصلات:**

وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنوياً لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة.... إلخ)[10].

---

(8) Ibid.

(9) وتجدر الإشارة هنا إلى أن عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية لا يشكل سوى ٦٪ من سكان العالم، ولكنهم يستهلكون ٥٥٪ من مجمل الموارد الطبيعية للعالم.

(10) http://www.arabenviroment.net/arabic/archieve/2006/11/116803.html
كما أوضحنا تنقسم المؤشرات الاقتصادية إلى شقين أحدهما يتعلق بالبنية الاقتصادية والآخر يتعلق بأنماط الإنتاج والاستهلاك، وسوف يتم تطبيق مجموعة المؤشرات الخاصة بالشق الأول: البنية الاقتصادية، نظراً لصعوبة الحصول على البيانات الخاصة بالشق الثاني: أنماط الإنتاج والاستهلاك – على تجربتي الصين ومصر على الترتيب، حيث أن هذه الدراسة تقتصر على قياس دور السكان في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

٤- العلاقة بين السكان والتنمية المستدامة من خلال الأدبيات المختلفة:

إذا تتبعنا أدبيات التنمية الاقتصادية التي تناولت بالبحث والتحليل علاقة السكان بالتنمية، يتبين لنا أن هناك تباين جلي وجوهري حول طبيعة هذه العلاقة، وعمًا إذا كان النمو السكاني يمثل عائقاً ومعوقاً في سبيل تحقيق التنمية، أم يمثل دافعاً هاماً في سبيل تحقيقها. وفي هذا الصدد، يمكن تقسيم هذه الأدبيات إلى ثلاثة مجموعات رئيسية كالأتي:

- **المجموعة الأولي:**

تعتقد هذه المجموعة من أدبيات التنمية بالأثر السلبي للسكان على عملية التنمية، ويعد مالتس من أوائل من تحدثوا عن الأثر السلبي للسكان على عملية التنمية، ويعتقد مالتس أن الرغبة الجنسية بين الجنسين ستؤدي إلى التوسع السكاني طالما توفر الغذاء ولن يحدد الناس النمو السكاني إلى مستوي إجمالي أقل من الحد الأعلى البيولوجي. وادعى في مثال مشهور بأن النمو في عرض الغذاء يزيد بمتوالية حسابية بينما يزيد النمو السكاني بمتوالية هندسية[١١]. وعلى ذلك فلا سبيل أمام الدول لتفادى المجاعات والأوبئة والحروب، إلا من خلال تطبيق عدداً من السياسات الوقائية مثل: تأخير سن الزواج، بالإضافة إلى تحديد النسل[١٢].

- **المجموعة الثانية:**

طبقاً لوجهة نظر هذه المجموعة، فإن العنصر الحاكم للتنمية الاقتصادية هو رأس المال المادي أو العيني، وهو يعنى ضمنياً انخفاض أهمية الدور الذي يلعبه العنصر البشري في عملية التنمية، ولعل من أهم الكتابات في هذا السياق:

- **نموذج هارود دومر:**

ولقد أعطي هذا النموذج والذي ذاع صيته خلال الستينات دوراً هاماً ومميزاً بل وحاسماً للاستثمار المادي في عملية الإسراع بالتنمية. إذ أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على عاملين فقط هما:

---

(١١) مالكولم جيلنز وآخرون، " إقتصاديات التنمية "، تعريب: د. طه عبد الله منصور وعبد العظيم محمد مصطفي، الرياض: دار المريخ، ١٩٩٥، ص ٢٨٢.

(١٢) مصطفي السيد سمير، أحمد كمال هيبة، دور السكان في تحقيق التنمية المستدامة، تقرير مقدم للمؤتمر السادس والثلاثون حول: قضايا السكان والتنمية، المشكلات والحلول، الذي عقده المركز الديموجرافي بالقاهرة (القاهرة: المؤتمر، ٢٠٠٦)، ص٢٥٢.

معدل الاستثمار ونسبة رأس المال إلى الناتج، بل إن التركيز على العامل الأول وليس العامل الثاني، والذي يعني ضمناً أهمية تنمية الموارد البشرية[١٣].

- نماذج النمو النيوكلاسيكي :

أكدت نماذج النمو النيوكلاسيكي – يمثلها نموذج سولو الشهير – على دور الادخار وتراكم رأس المال المادي في إحداث معدلات النمو الاقتصادي في الأجل القصير أما معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل فيعتمد على عوامل خارجية مثل التقدم الفني والتكنولوجي[١٤].

ويؤخذ على هذه الكتابات افتراضها الخاطئ بأن رأس مال المجتمع يقتصر على رأس المال المادي فقط، بينما ينظر للسكان على أنهم عنصر استهلاكي لا يمثل أية مكاسب أو إضافات إلى رصيد الموارد المتاحة في المجتمع. ولكن التجربة الفعلية أثبتت خطأ هذا الافتراض، حيث توصل الاقتصاديون إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الدول يفوق معدل نمو رصيد رأس المال المادي في هذه المجتمعات[١٥].

- المجموعة الثالثة :

أما كتابات هذه المجموعة فجاءت على عكس ما جاءت آراء المجموعة الثانية، فلقد أكدت هذه المجموعة على أهمية العنصر البشري في عملية التنمية.

ومع مطلع التسعينات من القرن العشرين، تبلور الاهتمام بالبعد البشرى في عملية التنمية، في إصدار تقارير التنمية البشرية من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ولقد أشار تقرير عام ١٩٩٠، إلى أن الخيارات أمام الإنسان بلا حدود من حيث المبدأ، لكن حدودها وسقوفها مرتبطة بالمحددات المجتمعية: اقتصادية وسياسية وثقافية، وبما يتاح لتحقيقها من سلع وخدمات ومعرفة، ويؤكد التعريف على أن للتنمية البشرية جانبين، أولهما: هو تشكيل القدرات البشرية وتنميتها، من خلال تحسين مستوي الصحة والمعرفة والمهارة، أما الجانب الثاني: فيتصل بتوظيف القدرات المكتسبة في الإنتاج: وفي المشاركة في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية، والاستمتاع بوقت الفراغ[١٦].

---

(١٣) د. زين بن محمد الرّماني، اقتصاد التنمية: استقلال أم استذلال، المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشد، ٢٠٠٥، ص٥١.

(١٤) مصطفي السيد سمير وأحمد كمال هبيه، " دور السكان في تحقيق التنمية المستدامة "، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٣.

(١٥) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(١٦) جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – مركز الأبحاث والدراسات السكانية، " السكان "، العدد ٧٥، يوليو ٢٠٠٧، ص١.

من العرض الموجز السابق للأدبيات المختلفة التي تناولت دور البعد البشري في التنمية وماهية وطبيعة العلاقة بين السكان والتنمية، نجد أن الأمر الذي لا نستطيع إغفاله هو أن البعد البشري بدأ يكتسب اهتماماً متزايداً خلال السنوات الأخيرة في نظريات النمو، وهو ما يؤكد على أن البعد البشري من الممكن أن يكون له دوراً حاسماً في عملية التنمية.

ثانياً: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وخصائص السكان في التجربة الصينية:

وسيتم فيما يلي إلقاء الضوء أولاً على وضع السكان في الصين يلي ذلك تلخيص لما حدث من تنمية اقتصادية خلال القرن الماضي.

١- نظرة عامة على السكان في الصين:

بالنظر إلى عدد سكان الصين نجد أن عدد سكانها قد بلغ نحو ١٣٠٥ ملايين نسمة عام ٢٠٠٥، بما يشكل ٢٠,٣٪ من عدد سكان العالم في العام نفسه[١٧].

أما توزيع السكان في الصين فهو غير متوازن حيث يزداد في شرقها ويقل في غربها، ويتجاوز معدل كثافة السكان في المناطق الشرقية الساحلية ٤٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع ويتجاوز معدل كثافة السكان في مناطق وسط الصين ٢٠٠ نسمة لكل كيلومتر مربع، أما في مناطق الهضاب غرب الصين فيقل معدل كثافة سكانها عن ١٠ أفراد لكل كيلومتر مربع. وفي الوقت الحالي وصل معدل العمر المتوقع للصينيين إلى ٧١,٤٠ سنة (٦٩,٦٣ سنة للرجال و٧٣,٣٣ سنة للنساء) وهو أعلى من معدل أعمار سكان العالم بخمس سنوات وأعلى من معدل أعمار سكان الدول النامية بسبع سنوات وأدنى من معدل أعمار سكان الدول المتطورة بحوالي خمس سنوات[١٨].

استمر معدل الزيادة الطبيعية لسكان الصين في الانخفاض عام ٢٠٠٢ وبلغ تعداد السكان في بر الصين الرئيسي مليارا و٢٨٤ مليونا و٥٣٠ ألف نسمة وبلغ تعداد السكان في المناطق الحضرية ٥٠٢ مليون و١٢٠ ألف نسمة محتلا ٣٩,١٪ من إجمالي سكان البلاد، وبلغ تعداد السكان في المناطق الريفية ٧٨٢ مليونا و٤١٠ ألف نسمة محتلا ٦٠,٩٪. وعدد الذكور ٦٦١ مليونا و١٥٠ ألف نسمة وعدد الإناث ٦٢٣ مليونا و٣٨٠ ألف نسمة. وبلغ معدل من هم تحت سن ١٤ ٢٢,٤٪ ومن هم بين سن ١٥ وسن ٦٤ ٧٠,٣٪ والأكثر من ٦٥ سنة ٧,٣٪ وعددهم ٩٣ مليونا و٧٧٠ ألف نسمة. وعدد المواليد الجدد عام ٢٠٠٢

([17]) World Bank, World Development Report, 2007. P. 288.

(18)http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter1/chapter10401.htm

١٦ مليونا و٤٧٠ ألف مولود ومعدل الولادة ١٢,٨٦ في الألف وعدد الوفيات ٨ ملايين و٢١٠ ألف ومعدل الوفاة ٦,٤١ في الألف وبلغ صافي الزيادة السكانية ٨ ملايين و٢٦٠ ألف نسمة ونسبة الزيادة الطبيعية ٦,٤٥ في الألف[١٩].

ولقد تمكنت الصين الشعبية من فرض سياسة سكانية ناجحة في أضخم حجم سكان في العالم وتطويعه لخدمة أهدافها التنموية الشاملة[٢٠]. ولقد شرعت الصين في تنفيذ سياسة تنظيم الأسرة في أوائل سبعينات القرن الماضي وتجنبت من خلالها ولادة أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة[٢١].

وبموجب هذه السياسة يفرض القانون على كل زوجين من سكان المدن إنجاب طفل واحد، وربما طفلين لأهل الريف، في محاولة للحد من التضخم السكاني، والحفاظ على الموارد الطبيعية في أكثر دول العالم اكتظاظاً بالسكان، ولقد سجلت حالات استثنائية عديدة في السنوات الأخيرة، إلا أن سياسة التحديد مازالت قائمة، رغم المخاوف من أن تؤدي هذه السياسة إلى تقليص عدد السكان في سن العمل[٢٢].

ولقد تخلص ٢٢٠ مليون صيني من الفقر بفضل تنفيذ الصين للسياسة السكانية القاضية بدمج تنظيم الأسرة بدعم الفقراء خلال العشرين سنة الماضية، ولقد تحدث مندوب صندوق السكان للأمم المتحدة في الصين في الاجتماع الذي عقد في بكين قائلاً أن :" العلاقات بين الفقر والسكان والتنمية وثيقة مع مرور الأيام، ولقد حققت الصين باعتبارها أكثر الدول النامية تعدداً في العالم تقدماً مثمراً في تعزيز الصحة التناسلية ورفع المستوي السكاني"[٢٣].

ولهذا السبب فالفرضية الأساسية التي يمكن أن تطرحها الدراسات الصينية المتعلقة بالقرن الماضي هي التشخيص البسيط والمعروف جيداً ألا وهو: إن مشكلة الصين كانت دائماً زيادة السكان الكبيرة والموارد المحدودة، وهي العقبة الكئود التي تواجه مجتمعاً زراعياً يحاول الاعتماد على الذات لتحقيق التراكم الأولي الضروري لتحقيق عملية تصنيع الدولة[٢٤].

---

(19) Idem.

(20)http://www.edunet.tn/ressources/sitelable/sites/medenine/ecp.zarzis/chine.htm.

(21) http://www.arabic.xinhuanet.com/arabic/2006-04/content-244787.htm

(22) http://arabic.cnn/2008/scitech/1/2/policy/index.html.

(23)http://arabic.people.com.cn/200207/ana20020712.5561.html.

(٢٤) سمير أمين وآخرون " الاشتراكية واقتصاد السوق –تجارب: الصين –فيتنام –كوبا "، القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولي: ٢٠٠٣، ص١٥٨.

وعلى مستوى أكثر تجريداً، يمكن الإنتقال من هذه النقطة لتلخيص ما حدث من تنمية اقتصادية خلال القرن الماضي في أربع مراحل أساسيه كما يلي:

٢- المراحل التاريخية لتطور الإصلاح الاقتصادي في الصين:

- **المرحلة الأولي (١٩٧٨-١٩٨٤) :**

لقد بدأت الصين بالإصلاح الاقتصادي في القطاع الزراعي في أواخر عقد السبعينات وفي أعقاب الثورة الثقافية، ومن أبرز سمات هذه المرحلة:

- إيجار الأرض إلى الفلاحين تحت مسئولية رب الأسرة.
- وضع أسعار تشجيعية للحبوب والمحاصيل المهمة.
- إعطاء دور أكبر لقوى السوق.

وأدت هذه الإصلاحات إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية معاً، وكلاهما اقترن بزيادة الادخار ومن ثم الاستثمار[٢٥].

أما في القطاع الصناعي فقد اتخذت عملية الإصلاح الخطوات الأتية:

- إجراء تغييرات جوهرية في الأهمية النسبية لكل من: سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك، إجمالي مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج، دور الحديد في التصنيع، الماكينات الخاصة بالبناء والتشييد[٢٦].
- العمل بمبدأ نظام الحوافز التشجيعية.
- السماح بالاحتفاظ بجزء من أرباح المنشأة لغرض المساهمة في التطوير.

كما شملت الإصلاحات مجالات أخرى منها الانفتاح على العالم الخارجي، فقد تم إنشاء بعض المناطق الاقتصادية المفتوحة، كمراكز استقطاب للاستثمار الخارجي وتعزيز الصادرات[٢٧].

- **المرحلة الثانية (١٩٨٤- ١٩٨٨):**

في هذه المرحلة[٢٨] ركزت الصين معظم اهتمامها بقطاع الصناعات الثقيلة والذى تحول الآن إلى قطاع صناعات ثقيلة ضخم واسع النطاق، ولقد اتخذت عدة إصلاحات جوهرية، لعل من أبرزها:

---

(٢٥) فاخر عبد الستار حيدر، " الإصلاحات الاقتصادية في الصين "، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن، العدد الأول - ٢٠٠٠، القاهرة: معهد التخطيط القومي - ص٦٢.

(26) Chu-yuan Cheng " China's Economic Development ", West view press, 2000, pp 424-425.

(٢٧) فاخر عبد الستار حيدر " الإصلاحات الاقتصادية في الصين "، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٢-٦٣.

- منح المنشآت الصناعية المزيد من الاستقلالية في تحديد الإنتاج والاستخدام.
- البدء بالعمل بنظام الضرائب الخاصة بالمنشآت والسماح لها بالاحتفاظ بجزء من الأرباح بدلاً من تحويلها بالكامل إلى الميزانية العامة للدولة.
- إصلاح نظام الاستثمار لغرض تشجيع الاقتراض من الجهاز المصرفي تمويل المشاريع بدلاً من الاعتماد على الدولة كما كان الحال في السابق [٢٩].

لابد أن نشير في نهاية هذه المرحلة إلى أن الاقتصاد الصيني، وبسبب معدلات النمو الحالية التي حققها، بدأ يواجه ضغوطاً تضخمية، وهو أمر معتاد في مثل هذه المرحلة الاقتصادية

- **المرحلة الثالثة: ١٩٨٨ – ١٩٩١:**

تمثل هذه المرحلة من مراحل الإصلاح الاقتصادي في الصين فترة تخفيض النفقات كرد فعل للضغوط التضخمية التي ظهرت في المرحلة السابقة، ومنذ بداية عام ١٩٨٨ وصلت معدلات التضخم إلى ارقام مرتفعةمما أدى إلى تأجيل الخطط المتعلقة بالجولة الجديدة في الإصلاحات في مجال الأسعار، كذلك كانت هناك عودة إلى السيطرة على الأسعار في إطار برنامج إعادة تصحيح الاقتصاد الذي في ضوئه اتخذت السلطات الصينية العديد من الإجراءات منها إبطاء معدلات النمو.

وبالرغم من أن إجراءات خفض النفقات قد نجحت في تحقيق استقرار الاقتصاد لكنها أدت في نفس الوقت إلى تباطؤ حاد في الأداء الاقتصادي وخاصة في القطاع الصناعي، وفي نهاية عام ١٩٩٥ لجأت الحكومات إلى تعزيز السياسات النقدية والاستثمارية من أجل تنشيط الاقتصاد، وانعكاساً لهذه الإجراءات بدأ الاقتصاد بالازدهار بحلول عام ١٩٩١[٣٠].

- **المرحلة الرابعة: ١٩٩٢:**

وسمة هذه المرحلة هي تعميق "الإصلاحات الاقتصادية"، ففي بداية عام ١٩٩٢ أعلنت السلطات الصينية نهاية برنامج التصحيح والعمل على التسريع بعملية الإصلاح[٣١]، ووصلت العملية ذروتها في

---

(٢٨) ولمزيد من التفاصيل، أنظر
Neville Maxwell and Bruce McFrlane, " China's Changed Road to development ", Oxford: Pergamon press, 2000., passin.

(٢٩) فاخر عبد الستار حيدر، " الإصلاحات الإقتصادية في الصين "، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٣-٦٤.

(٣٠) فاخر عبد الستار حيدر، "الإصلاحات الاقتصادية في الصين"، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦٤ – ٦٥.

(٣١) المرجع السابق، ص ٦٥.

أكتوبر عام ١٩٩٢ عندما تبنى الحزب الشيوعي وجهة نظر الزعيم الصيني دينج تسيا وينج التي تؤكد على أن اقتصاد السوق الاشتراكي هو حجر الزاوية الأساسي في البناء الاقتصادي الجديد[٣٢].

لذلك نجح الاقتصاد الصيني في التحول الهادئ من نظام تهيمن عليه الدولة "البيروقراطية الحكومية" إلى نظام قادر على الاندماج مع كافة النظم، في حين ظهرت "التخصصية المعتدلة" التي قامت على مبدأ "دعه يمر"، واهتم الصينيون بالنتائج أكثر من المبادئ الاشتراكية، ولذلك كانت هناك ضرورة للمزج بين الأساليب والسياسات الاشتراكية، وأفضل ما في الرأسمالية من أساليب وسياسات على الرغم من هيمنة الملكية العامة على الاقتصاد الصيني[٣٣].

٣- خصوصية التجربة الصينية:

إن تجربة الإصلاح الاقتصادي في الصين تختلف عما حدث في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، ذلك أنها لم تتعرض إلى تغيرات سياسية حادة والسبب في ذلك يعود إلى العديد من السمات التي تعكس خصوصية التجربة الصينية والتي من أبرزها:

- العمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي، فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها إلى كل المناطق في البلاد في حال نجاح التجربة.
- الحفاظ على السمة الاشتراكية للبلاد من قبل القادة الصينيين، فالسلطات الصينية لم تحث على تطبيق استراتيجية شاملة للخصخصة كما هو الحال في بعض البلدان الاشتراكية السابقة[٣٤].

٤- الإنجازات الاقتصادية المتحققة:

لقد أنجز الاقتصاد الصيني[٣٥] تحولات هائلة في السنوات الأخيرة مع استمرار النمو المذهل والطويل الأجل في الناتج المحلي الإجمالي، مما ارتقى بمرتبة الصين بين أكبر اقتصاديات العالم، حيث تحل ثانية بعد الولايات المتحدة مباشرة إذا قيس الناتج بالدولار طبقاً لتعادل القوى الشرائية بين الدولار واليوان الصيني، وتحل رابعة بعد الولايات المتحدة واليابان وألمانيا إذا قيس الناتج بالدولار طبقاً لأسعار

---

(٣٢) إبراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٠.

(٣٣) المرجع السابق ، ص ص ٢١٢ – ٢١٣.

(34) www.annabaa.org/nbanews/htm-cached-similarpages.

(٣٥) ولمزيد من التفاصيل، أنظر:

Ted c.fishman,"China INC: How the rise of the next superpower challenges America and the world", Arab Journal of Administrative sciences, Vol. 14, No.1.193 – 197, 2007, pp193 – 197.

الصرف السائدة – حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي ١,٩٨ تريليون دولار (المرتبة الرابعة في العالم) عام ٢٠٠٤[٣٦] – وهي مرشحة لتجاوز اليابان قبل عام ٢٠١٥.

وفيما يلي سوف يتم تطبيق مجموعة المؤشرات المختارة – كما سبق وذكرنا – المتعلقة بالشق الأول: البنية الاقتصادية لإلقاء الضوء على أهم الإنجازات الاقتصادية التي تم تحقيقها في الصين، وهذه المؤشرات هي على الترتيب كما يلي:

المؤشر الأول: الأداء الاقتصادي:

وسوف يتم قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

لقد بلغ الدخل القومي الإجمالي المحسوب بالدولار طبقاً لأسعار الصرف السائدة ٢,٢٦٩,٧ بليون دولار عام ٢٠٠٥، وهي بذلك احتلت المرتبة الخامسة عالمياً خلف الولايات المتحدة الأمريكية. (١٢,٩١٢,٩ مليار دولار)، واليابان (٤,٩٨٨,٢ مليار دولار)، وألمانيا (٢,٨٧٥,٦ مليار دولار)، وانجلترا (٢,٢٧٢,٧ مليار دولار) وذلك عام ٢٠٠٥[٣٧].

ولقد بلغ متوسط نصيب الفرد في الصين من الدخل القومي المحسوب بهذه الطريقة نحو ١,٧٤٠ دولار عام ٢٠٠٥[٣٨]، وهي بذلك احتلت المرتبة الثمانية والعشرون بعد المائة (١٢٨)، وهو ما يضعها ضمن دول الدخل المتوسط المنخفض التي انتقلت إليها منذ عام ٢٠٠١، بعد أن كانت ضمن دول الدخل المنخفض. ولو استمرت الصين في محافظتها على معدلاتها الخاصة بنمو الدخل القومي ومعدلات النمو السكاني (بلغت النسبة المئوية لمعدل النمو السنوي للسكان (١٪ في الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٣)[٣٩]، فإنها سوف تنتقل إلى دول الدخل المتوسط المرتفع بحلول عام ٢٠١٥ـ تمهيداً لانتقالها إلى دول الدخل المرتفع عام ٢٠٣٠ على أقصى تقدير.

وبمقارنة معدلات الادخار والاستثمار المحلي في الصين نجد أن معدل الادخار المحلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) قد بلغ ٤٠٪ عام ٢٠٠٠، وظل ثابتاً عند ٤٠٪ عام ٢٠٠١؛ ثم

---

(36) Ibid, p 193.
(37) The World Bank, World Development Indicators, 2007. op.cit, p-p 14 – 16.
(38) Idem.
(٣٩) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٥، ص ٢٥٩.

ارتفع إلى ٥١٪ عام ٢٠٠٥. أما معدل الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد تطور من ٣٧٪ عام ٢٠٠٠، إلى ٣٨٪ عام ٢٠٠١، إلى ٤٤٪ عام ٢٠٠٥[٤٠].

ويتضح أن معدلات الادخار في الصين، كانت دائماً أعلى من معدلات الاستثمار[*]، مما يعني أن تمويل التطور والتنمية في الاقتصاد الصيني قد تم من خلال الصين نفسها وليس من خلال مصادر خارجية، وذلك على العكس في الولايات المتحدة والتي حققت بها معدلات الاستثمار المحلي نسب أعلى من معدلات الادخار المحلي فلقد حقق معدل الادخار المحلي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) انخفاضاً ملحوظاً من ١٨٪ عام ٢٠٠٠، إلى ١٧٪ عام ٢٠٠١ إلى ١٣٪ عام ٢٠٠٥، وبريطانيا حقق نفس المعدل انخفاضاً ملحوظاً من ١٦٪ عام ٢٠٠٠، إلى ١٥٪ عام ٢٠٠١، إلى ١٤٪ عام ٢٠٠٥. أما معدل الاستثمار المحلي[*] (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) فلقد حقق في الولايات المتحدة الأمريكية انخفاضاً من ٢١٪ عام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، إلى ١٩٪ عام ٢٠٠٥. وفي بريطانيا حقق انخفاضاً من ١٨٪ عام ٢٠٠٠، إلى ١٧٪ عام ٢٠٠١، وظل ثابتاً عام ٢٠٠٥[٤١].

المؤشر الثاني: التجارة:

ويقاس بالميزان التجاري بين السلع والخدمات. إنه بتتبع الصادرات الصينية، سنجد أنها عانت من الجمود والتراجع فيما بين عامي ١٩٦٥، ١٩٧٠ — ثم حققت تقدماً ملحوظاً خلال سبعينات القرن العشرين. حيث زادت عام ١٩٧٥ بنسبة ٢٣٤,٤٪ بالمقارنة بقيمتها عام ١٩٧٠، وزادت خلال الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٨٠ بنسبة ٦٨٧٪، مقارنة بزيادة بلغت ٤٢٨,٣٪ للصادرات الأمريكية، ونحو ٥٧٥,٧٪ للصادرات اليابانية، ونحو ٤٦٤٪ للصادرات الألمانية، ونحو ٥٤٨٪ للصادرات الفرنسية، ونحو ٤٦٧,٥٪ للصادرات البريطانية، ونحو ٥٥٨,٨٪ للصادرات العالمية إجمالاً، ونحو ٨٥٣٪ لصادرات الدول النامية[٤٢].

([40]) World Bank, World Development Indicators, 2007, pp 20 – 23.

* أما نسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي فغير متاحة.

([41]) World Bank, World Development Indicators, 2007, pp 20 – 23.

([٤٢]) أحمد السيد النجار، "الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

* وترجع الزيادة الكبيرة في صادرات الدول النامية في الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٨٠ إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي تصدره هذه الدول، في النصف الثاني من سبعينات القرن العشرين.

وبالانتقال إلى عقد الثمانينات، زادت الصادرات الصينية بقوة، وبلغت نسبة الزيادة في قيمة الصادرات عام ١٩٩٠ بنحو ٢٤٣,١٪ بالمقارنة مع قيمتها عام ١٩٨٠. وخلال نفس الفترة زادت الصادرات الأمريكية بنحو ٧٤,٥٪، وزادت الصادرات اليابانية بنحو ١٢٠,٦٪، وزادت الصادرات الألمانية بنحو ١١٢,٦٪، وزادت الصادرات الفرنسية بنحو ٨٦,٧٪، وزادت الصادرات البريطانية بنحو ٦٨,٣٪، وإجمالي صادرات الدول النامية زادت بنسبة ٥٢٪، أما إجمالي الصادرات السلعية للعالم زادت بنسبة ٨٠,٩٪، أما في العقد الأخير من القرن العشرين، زادت صادرات الصين بنسبة ٥٤١,١٪؛ مقارنة بزيادة بلغت نحو١١٥,٧٪ للولايات المتحدة الأمريكية، ونحو ٧٧,٧٪ لليابان، ونحو ٣١,٩٪ لألمانيا، ونحو ٣٧,٧٪ لفرنسا، ونحو ٥٣,٣٪ لبريطانيا، ونحو ١٤٨,٦٪ للدول النامية، ونحو ٨٥٪ للعالم بأسره خلال العقد المذكور[٤٣].

ونتيجة لهذه الزيادة المذهلة والسريعة في الصادرات السلعية الصينية، فإن حصة الصين من الصادرات العالمية التي تدهورت من ١,٥٪ عام ١٩٦٥، إلى ٠,٨٪ عام ١٩٧٠، تدرجت في الارتفاع بعد ذلك فمن ١٪ عام ١٩٨٠، إلى ١,٨٪ عام ١٩٩٠، ثم سجلت ارتفاعاً بعد ذلك مسجلة ٦,٧٪؛ ٧,٥٪؛ ٧,٩٪ من الصادرات السلعية العالمية أعوام ٢٠٠١، ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، على التوالي، ثم قفزت إلى ٩,٤٪ عام ٢٠٠٥[٤٤].

أما بالنسبة لهيكل الصادرات الصينية، فنجد أن الصادرات الأولية: كانت تشكل نحو ١٣٪ من قيمة الصادرات السلعية الصينية عام ١٩٩٠، بينما شكلت صادرات السلع الغذائية نحو ١٣٪ من إجمالي الصادرات السلعية، بينما شكلت السلع المصنعة نحو ٧٤٪ من قيمة الصادرات السلعية الصينية، ولكن نتيجة للصعود الكبير للقطاع الصناعي، فلقد زادت حصة الصادرات المصنعة إلى ٩٢٪ من إجمالي الصادرات الصينية عام ٢٠٠٥، متفوقة بذلك على كل الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، ومتساوية مع اليابان بنفس النسبة[٤٥]، ولقد حدثت قفزة هائلة في منتصف عام ٢٠٠٥، في مجال الصادرات عامة وفي مجال صادرات السلع الالكترونية بصفة خاصة، بسبب الزيادة الهائلة في نمو الاقتصاد الصيني والتغيرات القوية في الاقتصاد العالمي[٤٦].

---

(٤٣) المرجع السابق، ص ٢٨.
(٤٤) المرجع السابق،ص ٢٩.
(٤٥) المرجع السابق، ص ٢٩.
(46) IMF, World Economic Outlook, September, 2006. p. 49.

وإذا ما انتقلنا إلى جانب الواردات الصينية، فلقد شهدت بدورها ارتفاعاً هائلاً، فخلال الفترة من ١٩٧٠ — ١٩٨٠ زادت الواردات الصينية بنسبة ٧٦٥,٣٪، وتزايدت بنسبة ١٦٧,٨٪ في الفترة من ١٩٨٠ — ١٩٩٠، ثم بنسبة ٢٩٧,٩٪ خلال الفترة من ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٠، ثم تزايدت بنسبة ١٧٨,٣٪ في الفترة من ٢٠٠٠ — ٢٠٠٥، وفي عام ٢٠٠٥، كان هيكل الواردات السلعية الصينية على هذا النحو: ٧٥٪ سلع مصنعة، و١٠٪ وقود، و٨٪ معادن وخامات معدنية، و٤٪ مواد خام زراعية، و٣٪ مواد غذائية، وهو هيكل يقترب كثيراً من هيكل الواردات لأي دولة صناعية متقدمة تكون السلع المصنعة هي موضوع التبادل بينها وبين العالم الخارجي بصورة أساسية[٤٧].

وطبقاً لما توضحه بيانات البنك الدولي فإن الصادرات من الخدمات الصينية قد قفزت من حوالي ٥,٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٧٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥؛ بزيادة بلغت نسبتها ١١٧٤,١٪ خلال الفترة الزمنية المذكورة، وضمن هذه الخدمات التي صدرتها الصين فلقد ارتفعت حصة صادرات الخدمات السياحية من ٣٠,٢٪ من إجمالي صادرات الخدمات الصينية عام ١٩٩٠، إلى ٣٩,٦٪ عام ٢٠٠٥، وارتفعت حصة صادرات خدمات الكومبيوتر والمعلومات والاتصالات والخدمات الأخرى من ١٨,٧٪ من إجمالي صادرات الخدمات الصينية عام ١٩٩٠، إلى ٣٨,٦٪ منها عام ٢٠٠٥، وفي المقابل فقد انخفضت صادرات الصين من خدمات النقل من ٤٧,١٪ من إجمالي صادرات الخدمات الصينية عام ١٩٩٠ إلى ٢٠,٩٪ منها عام ٢٠٠٥، وتراجعت حصة صادرات الخدمات المالية والتأمينية من ٤٪ من الإجمالي عام ١٩٩٠، إلى ٠,٩٪ عام ٢٠٠٥[٤٨].

إن تجارة الصين الخارجية كانت متوازنة تقريباً مع فائض معتدل عامي ١٩٦٥، ١٩٧٠، حققت بعد ذلك عجزاً تجارياً متصاعداً بشكل سريع أعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠؛ ١٩٨٥، قبل أن تبدأ في تحقيق فائض كبير متزايد انتهى إلى أن أصبحت الصين صاحبة أكبر فائض تجاري في العالم منذ عام ٢٠٠٠ وحتى الآن وتفوقت بشكل كاسح على اليابان التي كانت تحتل ذات الموقع لوقت طويل، وتبدو الصين في موقع متقارب تماماً فيما يخص الفائض التجاري، لكل القوى الاقتصادية التي صعدت لمركز

([٤٧]) أحمد السيد النجار، "الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠.

([٤٨]) World Bank, World Development Indicators 2007 op. cit., p. 211.

القيادة عالمياً مثل بريطانيا في أوج العهد الاستعماري، والولايات المتحدة في السبعة عقود الأولى من القرن العشرين[٤٩].

المؤشر الثالث: الحالة المالية:

والتي كما سبق وذكرنا، تقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

إن قيمة الديون الخارجية للصين قد بلغت نحو ٢٨١,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥، مقارنة بنحو ٥٥,٣ مليار دولار عام ١٩٩٠، ولقد جاءت الصين بهذا المستوى من المديونية الخارجية في صدارة الدول المدينة في العالم النامي عام ٢٠٠٥، بعد أن كانت تحتل المرتبة السادسة بين أكبر الدول المدينة في العالم النامي عام ١٩٩٠، بعد كل من البرازيل والمكسيك والهند وإندونيسيا والأرجنتين. وقد بلغت قيمة الديون طويلة الأجل للصين نحو ١٣٣,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥، بينما بلغت قيمة ديون الصين للبنك الدولي ولوكالة التنمية الدولية التابعة له نحو ٢٠,٩ مليار دولار، ولقد مثلت الديون الخارجية للصين نحو ١٤٪ من دخلها القومي الإجمالي عام ٢٠٠٥، مقارنة بنحو ٧٣٪ في الأرجنتين، ونحو ٥٥٪ في إندونيسيا، ونحو ٣٤٪ في البرازيل، ونحو ٢٦٪ في المكسيك، ونحو ١٦٪ في الهند عام ٢٠٠٥[٥٠].

ولكن على الرغم من أن المديونية الخارجية للصين تعد الأكبر بين دول العالم النامي، إلا أنها تعد مديونية ضئيلة نسبياً إذا ما قورنت بقيمة الدخل القومي الصيني وصادرات الصين من السلع والخدمات، كما أن احتياطات الصين من العملات الحرة والتي تجاوزت تريليون دولار بنهاية عام ٢٠٠٦، تجعل الصين قادرة على سداد ديونها بدون أن يشكل لها ذلك أي أزمة[٥١].

أما عن المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي، فقد بلغ مجموعها ١,٣٢٤,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٣، وهو ما يمثل ١ دولار /فرد نفس العام، وأما عن النسبة المئوية لهذه المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فلقد انخفضت من ٠,٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ٠,١٪ عام ٢٠٠٣. وهي بذلك محققة مرتبة متميزة فلقد انخفضت هذه النسبة في دول الدخل المتوسط من

---

(٤٩) أحمد السيد النجار، "الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة"، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

(50) World Bank, World Development Indicators, 2007, op, cit, pp 250-252.

(٥١) أحمد السيد النجار، "الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٤.

١,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٠,٤٪ عام ٢٠٠٣، بينما انخفضت في دول الدخل المنخفض من ٤,٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ٠,٦٪ عام ٢٠٠٣[٥٢].

وبالنظر إلى هذه المؤشرات وتأملها نستنتج أن تمويل التطور والتنمية في الاقتصاد الصيني قد تم من خلال الصين نفسها وليس من خلال الأجانب، حيث أن معدل الادخار كان دائماً أعلى من معدل الاستثمار، على عكس الولايات المتحدة التي توجد فجوة بين الادخار المحلي (الأصغر)، وبين الاستثمار المحلي (الأكبر)، يتم تمويلها من خلال الأجانب منذ عام ١٩٧٠ حتى عام ٢٠٠٥، ومصر التي توجد لديها فجوة مماثلة منذ عام ١٩٦٥ حتى عام ٢٠٠٥[٥٣].

٥- الأسباب الكامنة وراء النمو الاقتصادي السريع في الصين:-

كما سبق وذكرنا سابقاً، نما الاقتصاد الصيني بمعدلات مرتفعة في السنوات الأخيرة ولقد حاولت الدراسة[٥٤] التي قام بها كلا من الباحثين Mohsin Khan, Zuliu H.u. أن تبحث الأسباب الكامنة وراء هذا النمو السريع للاقتصاد الصيني.

ولقد أشار الباحثان إلى أن التراكم الرأسمالي لعب دوراً جوهرياً في هذا النمو الاقتصادي[٥٥] خلال فترة التخطيط المركزي (١٩٥٢ – ١٩٧٨) وذلك لقدرة الدولة على تعبئة المدخرات والشروع في القيام باستثمارات واسعة لبناء رأس المال المادي والبشري من أجل تدعيم التصنيع السريع الذي اختارته الصين[٥٦].

وحيث أن هذه الدراسة تهدف في الأساس إلى مناقشة وتحليل الدور الذي يلعبه السكان في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، فسوف يتم فيما يلي التركيز على السياسات التي اتبعتها

---

(٥٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، ص ٨٣.

(٥٣) أحمد السيد النجار، "الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

(54) Zuliu H.U. & mohsin Khan, "Why is China Growing So Fast?" Staff Papers, IMF, vol. 44 march 1997.

(٥٥) طبقاً للدراسة السابقة فإن زيادة معدلات النمو بهذه السرعة لم تكن بسبب زيادة رأس المال أو حجم العمالة بالدرجة الأساسية وإنما جاء نتيجة النمو الكبير في الإنتاجية، والذي أرجعته الدراسة إلى وقوف العديد من الأسباب وراءه، من أهمها: إعادة تخصيص الموارد وبخاصة عنصر العمل حيث تم الانتقال من القطاع الزراعي ذي الإنتاجية المنخفضة إلى قطاع الصناعات الريفية والخدمات، إتباع سياسة الباب المفتوح وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، زيادة الصادرات وربطها بضرورة إدخال التكنولوجيا الحديثة لزيادة قدرتها التنافسية.

(٥٦) فاخر عبد الستار حيدر، "الإصلاحات الاقتصادية في الصين"، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٢ – ٧٣.

الصين في بنائها لرأس المال البشري ولقد ارتكزت الصين في تنميتها لرأس المال البشري، على عدة ركائز، سنقوم فيما يلي بإلقاء الضوء على أهمها، وهي:

أ – التعليم. ب– الصحة. ج– البحث والتطوير. د– الفقر وعدالة التوزيع

أ– التعليم:

لقد لعب التعليم دوراً محورياً في ذاكرة الإصلاحيين الجدد في الصين، وبدءاً من عام ١٩٧٩، اهتم الصينيون بالعلم باعتباره رصيداً قومياً وثورة وطنية كبرى يجب المحافظة عليها باعتباره أداة فعالة ومدخلاً أساسياً لأية تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية ووفقاً للمواد ١٩، ٤١، ٤٦، ٤٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، من الدستور الخاص بجمهورية الصين الشعبية والذي ينص على تطوير نظام التعليم الاشتراكي ومنح التسهيلات التعليمية، من أجل محو الأمية، وتشجيع إقامة المشاريع التعليمية المختلفة، وإصلاح التعليم الثانوي والعالي على أن يكون التعليم للجميع[٥٧].

وجعلت الصين الخطط التعليمية قابلة للتطوير المستمر على ضوء ما يستجد من نتائج للأبحاث العلمية، ولقد أقرت إستراتيجية التعليم في الصين عام ١٩٩٥، وأوصت بأن التعليم لابد أن ينظر إليه باعتباره إستراتيجية قومية لا تقل في أهميتها عن الأمن القومي، ولقد ارتكزت الإستراتيجية التربوية والتعليمية في الصين على ركيزتين جوهريتين، وهما:

- التربية السياسية والتي تضمن غرس الولاء والانتماء في نفوس الشعب.
- تربية أبناء الصين وخاصة الطلاب على الاشتراك في كافة أوجه النشاط الإنتاجي.
- ولقد تم تطبيق نوعين من المناهج منذ بداية الإصلاح:

أولهما: هو المنهج ذو الطبيعة المهنية التخصصية، وهو ملائم في الفترة الأولى من الإصلاح.

ثانيهما: المنهج ذو المحتوى العام، والذي يتناسب مع الدول ذات الاقتصاد المتقدم[٥٨].

ولقد بلغ الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠نحو ٢,٣٪، والمنفق و كنسبة من انفاق الحكومة الإجمالي ١٢,٨٪ في العام نفسه. وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (من عمر ١٥ وما فوق) ٨٦,٥٪ للإناث، وبلغ معدل إلمام الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور ٩١٪ عام ٢٠٠٣، وبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (من عمر ١٥ إلى ٢٤ عاماً) ٩٨,٥٪ وبلغ معدل إلمام الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور ٩٩٪ عام ٢٠٠٣، كما بلغت صافي نسبة الالتحاق

(٥٧) إبراهيم الأخرس، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٧ – ٧٩.
(٥٨) المرجع السابق، ص ص ٧٩ – ٨٢.

بالتعليم العالي ١٤٪ (للإناث) عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، وكانت نسبة الإناث إلتحاق إلى الذكور ٨٤٪ في العام نفسه، وهي بتحقيقها هذه النسب تفوقت على دول التنمية البشرية المتوسطة والتي بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين بها ٧٣,٣٦ (للإناث)، وبلغ معدل إلمام الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور ٨٦٪ عام ٢٠٠٣، أما معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب فلقد بلغ ٨٤,١٪ (الإناث)، وبلغ معدل إلمام الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور ٩٣٪ في العام نفسه[٥٩].

ولقد بلغت معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي ١١٨٪، الثانوي ٧٣٪ عام ٢٠٠٥، بعد أن كان معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ٩٧٪ عام ١٩٩١، وهي بذلك تتميز على معدلات دول الدخل المتوسط والتي حققت هذه المعدلات ١١٣٪ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ٧٧٪ معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي، وذلك عام ٢٠٠٥، أما نسبة المدرسين المدربين في التعليم الابتدائي فلقد بلغت ٨٤,٧٪ عام ٢٠٠٥؛ وبلغت نسبة مدرس/ تلميذ في التعليم الابتدائي٢١٪ في العام نفسه، وهي بهذه النسبة الأخيرة تفوقت على نظيرتها لدول الدخل المرتفع التي بلغت ١٦٪ في العام نفسه[٦٠].

مما سبق يتضح مدى اهتمام الصين بالتعليم على مختلف مراحله فإصلاح الأمم يتطلب زعامات مرنة، ومشاكل اليوم أشبه بالخزائن الالكترونية. التي لا يمكن فك طلاسمها إلا بواسطة دوائر العلم والعمل والمعرفة.

ب- الصحة:

أما بالنسبة لهذا القطاع فلقد أشارت العديد من المؤشرات إلى مدى ما أبدته الصين من اهتمام به. فعلى سبيل المثال: بلغ إجمالي المنفق على قطاع الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧٪ عام ٢٠٠٤، أما المنفق على قطاع الصحة من مصادر خاصة فلقد بلغ نحو ٨٦,٥٪ نفس العام، ومن مصادر خارجية ٠,١٪ نفس العام، وبلغ نصيب الفرد من المنفق على هذا القطاع ٧١ دولار نفس العام، وبمقارنة هذه المؤشرات بما حققته باقي الدول نجد أنها تتفاوت، فهي تتطابق مع ما حققته دول الدخل المنخفض فيما يخص المنفق على قطاع الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٤,٧٪ عام ٢٠٠٤، أما فيما يخص المنفق على هذا القطاع من مصادر خاصة فلقد تفوقت عليها هذه الدول حيث حققت ما نسبته ٩٤٪ نفس العام، أما دول الدخل المتوسط فقد حققت نسبة بلغت نحو ٧٧٪ فقط، ولقد

---

(٥٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٥، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٥و ٢٥٩، ٢٦٠.

(60) World Bank, World Development Indicators, 2007, op. cit, pp 74-80.

حققت تقدماً ملحوظاً فيما يخص نصيب الفرد من المنفق على هذا القطاع فلقد بلغ الأخير في دول الدخل المنخفض ٢٤ دولار، ودول الدخل المتوسط ١٤١ دولار[٦١].

أما فيما يخص عدد الأطباء/ ألف من السكان في الفترة من ١٩٩٠ حتى ٢٠٠٠/ ٢٠٠٥، فظل ثابتاً عند ١,٥ طبيب/ ألف من السكان، وهي بذلك في مركز متقدم بالنسبة لدول الدخل المنخفض والذي حقق هذا المعدل ثباتاً أيضاً عند ٠,٥ طبيب/ ألف من السكان عام ١٩٩٠، ثم إلى ١,٥ طبيب/ ألف من السكان في الفترة من ٢٠٠٠ — ٢٠٠٥ أما عدد الأسرة/ ألف من السكان فلقد انخفض من ٢,٦ سرير/ ألف من السكان إلى ٢,٥ سرير/ ألف من السكان، وهي بذلك في موقف منخفض بالنسبة لما حققتْه دول الدخل المتوسط حيث بلغ ٣,٦ سرير/ ألف من السكان عام ١٩٩٠، (أما الفترة من ٢٠٠٠ — ٢٠٠٥ فهي غير معروفة)[٦٢].

ونلاحظ من معظم المؤشرات السابقة عن هذا القطاع مدى الجهد المبذول من جانب الدولة مما نقل معظم مؤشراتها، من مؤشرات دول الدخل المنخفض إلى مؤشرات دول الدخل المتوسط.

ج–البحث والتطوير:

إن التقدم العلمي والتقني لأي اقتصاد يشكل آلية رئيسية لتطوير إنتاجية العمل ورأس المال، مما يترتب عليه رفع الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه ومستويات معيشة المواطنين كهدف أساسي لأي نشاط اقتصادي، ومن الممكن الاستدلال على مدى التقدم الذي حققته الصين في هذا المجال من عدة مؤشرات، لعل من أهمها:

عدد العلماء والفنيين العاملين في مجال البحث والتطوير:

طبقاً لبيانات البنك الدولي، فإنه من بين كل مليون نسمة من سكان الصين، هناك ٧٠٨ علماء، فضلاً عن الفنيين الذين يعملون في مجال البحث والتطوير خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤، أي أن هناك ٩٢٤ ألف عالم يعملون في مجال البحث والتطوير العلمي في الفترة المذكورة، مقارنة بحوالي ١,٤ مليون عالم في الولايات المتحدة، وحوالي ٦٧٦,٧ ألف عالم وحوالي ٦٧,٧ ألف فني في اليابان، وحوالي ٢٦٧,٤ ألف عالم، وحوالي ٨٩,٣ ألف فني في ألمانيا، وحوالي ١٩٦ ألف عالم في

(61) Ibid, pp 93-94.
(62) Idem

فرنسا.[٦٣] وهو ما يعكس مدى تقدم الصين في هذا المجال وإن الصين بهذه النخبة العلمية سوف تتحول مع تراكم الخبرات وتطوير الإنجازات العلمية العالمية، إلى قوة هائلة في القيادة العلمية للعالم.

ما تنفقه الصين على البحث والتطوير العلمي:

لقد أنفقت الصين على البحث والتطوير العلمي نحو ١,٤٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي الصيني في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٢,٢٨٪ في العالم عموماً، ونحو ٢,٦٨٪، ٣,١٥٪، ٢,٤٩٪، ٢,١٦٪، ١,٨٩٪ في كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا بالترتيب خلال نفس الفترة الزمنية. ورغم أن معدل الإنفاق على البحث والتطوير العلمي في الصين يقل كثيراً عن المعدل المناظر في البلدان المشار إليها، ويقل كثيراً عن المتوسط العالمي، إلا أن انخفاض تكلفة المواد والرواتب في الصين يعني أن ما تم إنجازه بهذا الإنفاق الصيني، قد يزيد في الواقع كثيراً عن بلدان تنفق أكثر من الإنفاق الصيني في هذا المجال.[٦٤]

عدد المقالات العلمية المنشورة:

لقد نشر العلماء الصينيون ٢٩١٨٦ مقالاً علمياً فى عام ٢٠٠٣، وهو ما يمثل حوالي ٤,٢٪ من عدد المقالات العلمية المنشورة في الدوريات العالمية، مقارنة بحوالي ١١٦٧٥ مقالاً علمياً عام ١٩٩٩، هو ما يمثل ٢,٢١٪ من عدد المقالات العلمية المنشورة في الدوريات العالمية.[٦٥]

ء-الفقر وعدالة التوزيع:

قد حققت الصين إنجازاً مذهلاً يضاف إلى إنجازاتها السابقة في تخفيضها لأعداد الذين يعيشون في فقر مدقع بأقل من دولار في اليوم للفرد إلى ١٢٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، مقارنة بنحو ٦٣٤ مليون عام ١٩٨١، بنسبة انخفاض قدرها ٧٩,٨٪، وفي المقابل نجد أن الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم بدون الصين، بأقل من دولار للفرد يومياً، ارتفع من ٨٥٥ مليون نسمة عام ١٩٨١ يشكلون نحو٣٢٪ من سكان العالم، إلى ٨٥٧ مليون نسمة يشكلون ٢١,١٪ من سكان العالم عام ٢٠٠٤.[٦٦]

---

(63) World Bank, World Development Indicators, 2007, op.cit, p-306-308.

(٦٤) أحمد السيد النجار، "الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة"، مرجع سبق ذكره، ص ١١
لابد من الإشارة هنا إلى أن هذا المؤشر على وجه الخصوص يجب أن ننظر إليه بتحفظ لأن معظم الدوريات العالمية موجودة بالغرب وهناك مما لا شك فيه أولوية لعلماء البلدان التي تصدر بها هذه الدوريات، هذا بالإضافة إلى الدرجة العالمية من التكتم حول ما يجري من الأبحاث العلمية والعسكرية، وهو ما يقيد نشر الأبحاث العلمية

(65) World Bank, "World Development Indicators", 2007, op.cit/p.308.

(66) Ibid, P 63.

أما الذين يعيشون في حالة فقر متوسط دولارين في اليوم، فقد انخفض عددهم من ٨٧٦ مليون نسمة عام ١٩٨١ إلى ٤٥٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٤، بنسبة إنخفاض قدرها ٤٨,٤٪، وفي المقابل فإن عدد الفقراء في العالم بدون الصين، الذين يعيشون بأقل من دولارين للفرد يومياً قد ارتفع من ١٥٨١ مليون نسمة يشكلون ٥٩,٣٪ من عدد سكان العالم عام ١٩٨١، إلى ٢١٠٤ مليون نسمة يشكلون ٥١,٨٪ من عدد سكان العالم عام ٢٠٠٤.[٦٧]

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ارتفاع مستوى تشغيل العمالة، وانخفاض نسب البطالة هي أحد أهم سياسات مكافحة الفقر، فلقد بلغ متوسط معدل البطالة نحو ٤,٢٪ من قوة العمل الصينية في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٥، وتعد الصين من أفضل دول العالم في هذا المجال،بحيث بلغت البطالة في منطقة اليورو نحو ٩,٢٪ و ٥,٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية، و٦,٤٪ في العالم خلال نفس الفترة.[٦٨]

ولكن لابد من الإشارة هنا إلى أن توزيع الدخل كان على النقيض من ذلك حيث مختل بشكل سافر وواضح، حيث أنها تدخل ضمن أسوأ بلدان العالم في توزيع الدخل، فكما تشير بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فقد حصل أفقر ١٠٪ من سكان الصين على ١,٨٪ من الدخل، بينما حصل أفقر ٢٠٪ من سكان الصين على ٤,٧٪ من الدخل، وأغنى ٢٠٪ من السكان حصلوا على ٥٠٪ من الدخل، وأغنى ١٠٪ حصلوا على ٣٣,١٪ من الدخل وذلك عام ٢٠٠١.[٦٩]

ويبدو أن النمو الاقتصادي السريع في الصين متناقضاً مع واقع أن الصين بلد يعاني من اختلال شديد في توزيع الدخل، لأنه يؤدي إلى بطء نمو الطلب الفعال على السلع والخدمات طالما أن الغالبية العظمى من الشعب لا تحصل إلا على حصة محدودة من الدخل الوطني، بينما تزيد مدخرات الطبقة العليا عن حجم الاستثمارات المطلوبة، ولو اعتمدت الصين على سوقها المحلية فقط لتعرضت لمعاناة كبيرة في ظل الاختلال الشديد في توزيع الدخل فيها، ولكن اعتمادها كان بشكل جوهري على التسويق الخارجي كحافز لنمو اقتصادها بشكل سريع، وفي سبيل المنافسة في الأسواق الخارجية يقبل المنتجون الصينيون بمعدلات ربح منخفضة للغاية تمكنهم من اكتساح منافسيهم.[٧٠]

---

(٦٧) Idem
(٦٨) Ibid, pp 56-58.
(٦٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، ص ٣٣٦.
(٧٠) أحمد السيد النجار، "الصين والقفزة الاقتصادية العملاقة"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢.

صفوة القول، بعد أن انتهينا من مناقشة بعض من أهم الإنجازات الاقتصادية التي حققتها الصين يمكننا القول بأن الصين التي جاءت من الصفوف الخلفية للاقتصاد العالمي قد أصبحت واحدة من القوى الاقتصادية العملاقة، ليس من زاوية حجم اقتصادها فحسب ولكن من زاوية فعاليته على الصعيد الدولي، وهي الدولة ذات الكثافة الديموجرافية المرتفعة، وهو ما يؤكد لنا أن السكان لا تمثل دائماً عائقاً أمام عملية التنمية، بل يمكن أن يلعبوا دوراً فعالاً.

ثالثاً: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وخصائص السكان في التجربة المصرية:

كما سبق وذكرنا فإن الموارد البشرية تزداد عن طريق الاستثمار الإنساني المادي، ويتركز الاستثمار الإنساني في عدة دعائم من أهمها الصحة والتغذية والتعليم والتدريب والبحث والتطوير، لهذا سوف تتم مناقشة هذه الدعائم على الترتيب فيما يلي، ولكن بعد أن يتم استعراض أهم الملامح الأساسية للسكان في مصر.

١. نظرة عامة على السكان في مصر:

لقد بلغ عدد السكان في مصر وفقاً لنتائج آخر تعداد (٢٠٠٦) ٧٢,٦ مليون نسمة بخلاف حوالي ٣,٩ مليون مصري يقيمون بالخارج، وبذلك يصل إجمالي المصريين بالداخل والخارج في تعداد عام ٢٠٠٦ حوالي ٧٦,٥ مليون نسمة.[٧١] وذلك مقارنة بـ ٣٩,٣ مليون نسمة عام ١٩٧٥، حيث ازداد بمعدل سنوي قدره ٢,١٪ في الفترة من ١٩٧٥ حتى عام ٢٠٠٣[٧٢]، ويمثل الذكور حوالي ٥١,٢٪ من إجمالي السكان، في حين تمثل الإناث ٤٨,٨٪ في يناير ٢٠٠٦. وإذا نظرنا للتوزيع الجغرافي للسكان فإننا سنلاحظ ظاهرة التركز العمراني في مصر، حيث تستأثر محافظتي القاهرة والإسكندرية بحوالي ١٧٪ من السكان[٧٣].

أدت الزيادة السريعة في حجم السكان ومستوى الخصوبة المرتفع حتى منتصف الثمانينات إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني في مصر. هذا الوضع يعكس النسبة المرتفعة للسكان دون سن ١٥ عاما. وتمثل أعداد السكان في هذه الفئة العمرية (الأطفال) عبئاً على المجتمع حيث أنها فئة معالة وتحتاج إلى العديد من الخدمات إلى أن تصبح فئة منتجة يستفيد منها المجتمع.[٧٤]

---

(٧١) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "السكان"، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، العدد٧٥، يوليو ٢٠٠٧، ص ٥

(٧٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، ص ٢٣٤.

(٧٣) مصطفى السيد سمير، أحمد كمال هيبه، "دور السكان في تحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٦.

(٧٤) جمهورية مصر العربية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره ، ص ٨.

وفيما بعد عام ١٩٨٦يلاحظ وجود هناك نقصاً ملحوظاً في نسبة السكان في هذه الفئة (أقل من ١٥ سنة)حيث أنخفضت من ٤٠,٢٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣٧,٧٪ عام ١٩٩٦ ثم إلى ٣١,٧٪ عام ٢٠٠٦ ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات الخصوبة في مصر. أما حجم السكان في سن العمل (١٥-٦٤ سنة) تلك الفئة المسئولة عن إعالة ورعاية فئات المجتمع الأخرى غير القادرة على الإنتاج والكسب. فقد بلغت ٥٦,٥٪ عام ١٩٨٦ ثم ارتفعت إلى ٥٨,٩٪ عام ١٩٩٦ ثم إلى ٦٤,٤٪ عام ٢٠٠٦. وارتفعت فئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر قليلاً من ٣,٣٪ عام ١٩٨٦ إلى ٣,٤٪ عام ١٩٩٦ ثم إلى ٣,٩٪ عام ٢٠٠٦. وقد تناقص عبء الإعالة العمرية الذي يمثل عدد الأشخاص في سن الإعالة (الأطفال دون العمر ١٥ سنة وكبار السن ٦٥ سنة فأكثر) إلى كل مائة شخص من ذوي الأعمار المنتجة من ٧٦٪ عام ١٩٨٦ إلى ٧٠٪ عام ١٩٩٦ ثم إلى ٥٦٪ عام ٢٠٠٦.[٧٥]

ويمكن تحليل القضية السكانية من خلال بعدين رئيسيين: البعد الأول يتعلق بالتأثير في النمو السكاني، والبعد الثاني يتعلق بالخصائص السكانية واللذين يمكن مناقشتهما وتوضيحهما فيما يلي

البعد الأول: مؤشرات السيطرة على النمو السكاني:

تتأثر الخصوبة في المجتمع بالكثير من العادات الاجتماعية مثل الزواج المبكر والسلوك الإنجابي للأسرة والإهتمام بوسائل تنظيم الأسرة، وقدرة الدولة على توفير الرعاية الصحية للمواطنين ومدى التقدم الصحي واستخدام الوسائل الحديثة في الوقاية والعلاج.

ارتفعت نسبة السيدات المتزوجات حاليا والتي تستخدم وسائل تنظيم الأسرة من ٤٧,٩٪ عام ١٩٩٥ إلى ٥٦,١٪ عام ٢٠٠٠ ثم إلى حوالي ٦٠٪ خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. كما انخفض معدل الخصوبة الكلي من ٣,٦ مولود عام ١٩٩٥ إلى ٣,٥ مولود عام ٢٠٠٠ ثم إلى ٣,١ مولود عام ٢٠٠٥ وقد شهدت المناطق الريفية نموا ملحوظاً في استخدام الوسائل حيث زاد معدل الاستخدام الكلي بحوالي ١٦ نقطة مئوية بين ١٩٩٥-٢٠٠٥ (من ٤٠,٥٪ إلى ٥٦,٨٪). أما في المناطق الحضرية فقد ارتفع معدل الاستخدام بحوالي ٦ نقطة مئوية بين ١٩٩٥-٢٠٠٥ (من ٥٦,٤٪ إلى ٦٢,٦٪). أما الإنجاب في الحضر فقد انخفض بـ ٠,٣ مولود فقط ما بين عامي ١٩٩٥، ٢٠٠٥ (من ٣,٠٠ مولود إلى ٢,٧مولود)، أما في المناطق الريفية فقد انخفض بـ ٠,٨ مولود (من ٤,٢ إلى ٣,٤ مولود).[٧٦]

---

(٧٥) المرجع السابق، ص ٩.

(٧٦) المرجع السابق، مرجع سبق ذكره، ص ص ٦-٧.

البعد الثاني: مؤشرات الإرتقاء بالخصائص السكانية:

وتقوم القنوات التي تربط بين السكان والتنمية على الإرتقاء بالخصائص السكانية من خلال الاستثمارات في التعليم والصحة والبحث والتدريب والتطوير ومكافحة الفقر وتحقيق عدالة التوزيع، وهذا ما سوف يتم مناقشته فيما يلي:

(أ) التعليم :

يمثل التعليم أحد الآليات الأساسية لإكساب السكان بالمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة فى النشاط الاقتصادى ومن ثم المشاركة فى العملية التنموية، كما اتضح من تجربة الصين، ويمكن تحديد الأهداف الأساسية لعملية التعليم. فيما يلى :

١- زيادة إنتاجية الفرد، وبالتالي النهوض بنوعية العمالة، أو ما يسمى بتنمية الموارد البشرية. والذى يسهم بدوره فى التنمية العامة.

٢- زيادة الحراك الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع مما يسهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية[٧٧].

وفي هذه الجزئية سوف تتم الإشارة إلى بعض من القضايا الهامة المتعلقة بالتعليم: درجة انتشار الأمية، ومعدلات الالتحاق بالتعليم الأساسى والثانوى مع التعرف على مستوى جودة التعليم كما تدل عليه بعض المؤشرات المناسبة مثل متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس، ثم الانفاق على التعليم.

الأمية :

تتبنى الدولة خططاً تسعى للتصدى لمشكلة الأمية وتخفيض نسبتها، وتبذل من أجل ذلك جهوداً كبيرة لتطوير البرامج الخاصة بمحو الأمية وتوجيهها لتستوعب الفئات المستهدفة فى المناطق المختلفة. حيث يؤدى ارتفاع نسبة الأمية إلى انخفاض القدرة على مواجهة تحديات العلم والمعرفة والتقدم على مستوى العالم، وتخلف النظم الاقتصادية والاجتماعية وعدم القدرة على تبنى سياسات واستراتيجيات التطوير والتقدم.

فبينما نجد أن نسبة الأمية قد انخفضت من ٣٥,٦٪ إلى ٢٦,٧٪ (أى بحوالى ٩٪) بالمناطق الحضرية فقد حدث انخفاض أكبر بالمناطق الريفية حيث انخفضت النسبة من ٦١,٩٪ إلى ٤٩,٦٪ (أى

---

(٧٧) د.وداد مرقس، ود.أحمد السيد النجار، "السكان والتنمية في مصر، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥، ص١٤٢.

بحوالى ١٢٪). وبالرغم مما سبق فمازالت ترتفع نسبة الأمية بين الإناث عن الذكور وبالمناطق الريفية عن المناطق الحضرية. وتشير النتائج الإجمالية لتعداد عام ٢٠٠٦ إلى انخفاض نسبة الأمية إلى ٢٩,٣٪ عام ٢٠٠٦ كما انخفضت بكل من الحضر والريف لتصل إلى ٢٠٪ و٣٦,٦٪ على التوالى فى نفس العام (٢٠٠٦) [٧٨].

التعليم الإلزامى (المرحلتان الابتدائية والإعدادية)

تولى الدولة اهتماماً خاصاً بالمرحلة الابتدائية أو الأساسية وهى المرحلة التى تبدأ ما بعد ست سنوات من عمر الطفل أما عن التحسن الذى طرأ على الخدمة التعليمية فى هاتين المرحلتين فيذكر أنه:

بالنسبة للتعليم الابتدائى :

تناقص عدد التلاميذ فى الفصل من ٤٤ تلميذاً إلى ٤٢ تلميذاً خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ — ٢٠٠٤-٢٠٠٥، لم يتحسن عدد التلاميذ لكل مدرس فقد تزايد من ٢٥ إلى ٢٦ تلميذاً خلال نفس الفترة[٧٩].

بالنسبة للتعليم الإعدادى :

تناقص عدد التلاميذ فى الفصل من ٤٣ إلى ٣٩ تلميذاً خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩٥-٢٠٠٤-٢٠٠٥، تناقص عدد التلاميذ لكل مدرس من ٢٥ إلى ١٤ تلميذاً خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩٥-٢٠٠٤-٢٠٠٥[٨٠].

التعليم فى المرحلة الثانوية :

تعتبر المرحلة الثانوية من التعليم مرحلة وسط بين المرحلة الأساسية والجامعية كما أنها المرحلة المسئولة عن إعداد الطلاب وتأهيلهم عملياً وفنياً للانضمام إلى قوة العمل المنتجة فى المجتمع، وينقسم التعليم بالمرحلة الثانوية إلى ثانوى عام وثانوى فنى، ويحتوى الثانوى الفنى على عدة تخصصات مثل الثانوى الصناعى والتجارى والزراعى.

بالنظر للتوزيع النسبي لطلاب المرحلة الثانوية على أنواع التعليم خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١-٢٠٠٤-٢٠٠٥ توجد أعلى نسبة للمقيدين فى التعليم الثانوى العام وقد تزايدت النسبة من ٣٥٪ عام ١٩٩٠/٩١ إلى ٣٨,٣٪ عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، كما تزايدت نسبة المقيدين بالتعليم الصناعى من ٢٨,٩٪ إلى ٣١٪ خلال نفس الفترة، ومقابل ذلك تناقصت نسبة المقيدين بالتعليم التجارى من ٢٥,٦٪ إلى ٢٣,٣٪. أما نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوى فقد تزايدت من ٤٨٪ عام ١٩٩٠/١٩٩١ حتى بلغت ٧٤٪ عام

---

(٧٨) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٥-١٦.
(٧٩) المرجع السابق، ص ص ١٧-١٨.
(٨٠) المرجع السابق، ص١٨.

٢٠٠٤/٢٠٠٥ وجدير بالذكر أن نسبة التلاميذ الإناث بالتعليم الثانوى قد تزايدت من ٤٢,٤٪ إلى ٤٨,١٪ خلال نفس الفترة[٨١].

الانفاق على التعليم :

يعد الانفاق على التعليم استثماراً تجنى المجتمعات آثاره فى المستقبل حيث أن الاستثمار فى العنصر البشرى وتعليمه وتدريبه وتثقيفه هو أفضل أنواع الاستثمار، ويحتاج التعليم، شأن كل نشاط فى المجتمعات الحديثة إلى التمويل باعتباره أحد مدخلاته الرئيسية، ومن المسلم به أن المدخلات البشرية والمادية والتنظيمية، والمناهج الدراسية، هى الجوهر الذى تقوم عليه العملية التعليمية بأكملها، وكذلك كفاءتها، وبدون التمويل يتعذر جمع واستخدام تلك المدخلات لتحقيق أهداف النظام التعليمى.

زاد إجمالى الإنفاق الحكومى على التعليم بحوالى ١,٧ مرة خلال الفترة (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٤/٢٠٠٥) بلغ إجمالى الإنفاق الحكومى على التعليم حوالى ١٢٤٢٨ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧، ارتفع ليصل إلى حوالى ٢١٠٤٥ مليون جنيه ٢٠٠٤/٢٠٠٥ أى بنسبة زيادة قدرها ٦٩,٣٪ خلال هذه الفترة، انخفض الإنفاق على التعليم كنسبة من الإنفاق الحكومى من ١٤,٩٪ عام ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى ١١,٩٪ فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥[٨٢].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ارتفاع أعداد المقيدين بالتعليم سواء قبل الجامعي أو الجامعي وزيادة الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في هذا الصدد: إلا أن النظام التعليمي في مصر لا يزال يعاني من مشكلات جمة، من أهمها: تدني مستوي مخرجات النظام التعليمي وهو الأمر الذي أدي بدوره إلى تزايد معدلات البطالة بين المتعلمين مما يثير مجموعة من التساؤلات حول طبيعة العائد من التعليم في مصر.

إلا أن تردى مستوي جودة العملية التعليمية في مصر يرجع إلى العديد من الأسباب لعل أبرزها: تدني المستوي المهاري للمدرسين، تضخم الجهاز الإداري في مقابل عجز في المدرسين، عدم ملائمة المناهج والمواد التعليمية لاحتياجات سوق العمل، وأخيراً وليس أخراً يعاني النظام التعليمي في

(٨١) المرجع السابق، ص١٩.
(٨٢) المرجع السابق، ص٢٠.

مصر من تفشي ظاهرة الدروس الخصوصية والتي يقدر الإنفاق السنوي عليها بما يقرب من ١٤ مليار جنيه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تضاؤل الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية[٨٣].

ب- الصحة والتغذية:

إن المستوى الصحي للسكان يؤثر على إنتاجيتهم — أي على نوعية الموارد البشرية — على مستويين، فإنخفاض المستوى الصحي وخاصة مستوى التغذية يؤثر على القدرة البدنية، فالفلاح سيء التغذية يشتغل عدد أقل من الساعات مقارنة بنظيره الذي يتمتع بمستوى أفضل من التغذية، ومن ناحية أخرى، فالمستوى الصحي، وخاصة التغذية، يضعف من القدرات العقلية اللازمة لاستيعاب الطلاب، وبالتالي يقلل من الفوائد التي يجنونها من التعليم بما في ذلك رفع القدرة الإنتاجية وزيادة الدخل[٨٤]، وفيما يلي مناقشة لبعض من أهم المؤشرات الصحية في مصر:

الإنفاق على الخدمات الصحية:

تشير البيانات إلى زيادة الإنفاق على الصحة من ٢١٢٩,٦ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٣٩١٦,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ثم إلى ٦٠٨٧,٤ مليون جنيه عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وبنسبة زيادة قدرها ١٨٦٪ خلال فترة سبع سنوات. كما ارتفعت نسبة الإنفاق على الصحة إلى إجمالي الإنفاق العام من ٢,٥ عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٣,٨٪ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ ثم انخفضت إلى ٣,٤٪ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ [٨٥].

من خدمات التأمين الصحي:

ومن وجهة أخرى نجد ارتفاع نسبة المستفيدين من خدمات التأمين الصحي من ١٠,٥٪ من السكان عام ١٩٩٥ إلى ٥٢٪ من السكان عام ٢٠٠٥ (وهو ما يعكس اهتماماً متزايداً بصحة المواطن المصري)، إلا أن ما يقرب من نصف عدد السكان لا يزالوا خارج مظلة التأمين الصحي وهو الأمر الذي يرجع في جزء كبير منه إلى تعدد القوانين الحاكمة لنظام التأمين الصحي في مصر، وهو ما يدعو للحاجة لتوحيد قوانين التأمين الصحي في إطار قانون واحد يستفيد منه جميع المواطنين [٨٦].

---

(٨٣) مصطفي السيد سمير وأحمد كمال هيبة، "دور السكان في تحقيق التنمية المستدامة" مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠".

(٨٤) د.ادوارد مرقس، د. أحمد السيد النجار، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٣

(٨٥) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣-١٤

(٨٦) مصطفي السيد سمير، أحمد كمال هيبه، "دور السكان في تحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٨.

متوسط عدد الأطباء لكل ١٠٠٠٠ من السكان:

ارتفع عدد الأطباء في مصر من ٣٧٣٧١ طبيب عام ١٩٩١ إلى ٦٥٣٣١ طبيب عام ٢٠٠٣ وبلغت نسبة الزيادة ٧٤,٨٪ خلال فترة ١٢ سنة. إلا أن متوسط عدد الأطباء (كل ١٠٠٠٠ من السكان) قد ارتفع من ٧,٢ طبيب عام ١٩٩١ إلى ٩,٦ طبيب عام ٢٠٠٣، وبلغت نسبة الزيادة ٣٤٪ خلال فترة ١٢ عاماً [٨٧]

نسبة التغطية بالمياه الآمنة والتغطية بمياه الصرف الصحي:

ولقد ارتفعت نسبة التغطية بالمياه الآمنة من ٨٣,٣ عام ١٩٩٥ إلى ٩١,٣٪ عام ٢٠٠٤، كذلك ارتفعت التغطية بالصرف الصحي من ٨٤,٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ٩٣,٦٪ عام ٢٠٠٤، وهو ما يعكس اهتماماً جاداً بأحد أهم العناصر الهامة لتنمية رأس المال البشري في مصر.[٨٨]

ولكن الفجوة بين الريف والحضر لازالت مرتفعة، حيث أن نسبة الأسر التي تحصل على مياه مأمونة في الحضر حوالي ٩٧,٥٪ في مقابل ٨٢,١٪ في الريف، كما أن التغطية بالصرف الصحي بلغت ٩٩,٦٪ في الحضر في مقابل ٧٨,٢٪ في الريف، وذلك عام ٢٠٠٤.[٨٩]

وتتضح أيضا أهمية مؤشر التقزم بين الأطفال دون الخامسة، حيث يرتبط بالحالة التغذوية للطفل كما يؤثر على الطفل في المستقبل وقد يؤدي إلى مخاطر مرتبطة بالنمو والإدراك، ومن الملاحظ حدوث انخفاض في مؤشر التقزم بين الأطفال دون الخامسة من ٢٩,٨٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٧,٦٪ عام ٢٠٠٥، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في التقزم كأحد المؤشرات المعبرة عن التغذية إلا أن نسبة التقزم في الوجه القبلي أعلى من مثيلاتها في باقي مناطق الجمهورية حيث بلغت ٢١,٤٪ عام ٢٠٠٥.[٩٠]

ج- التدريب :

إن تنمية قدرات العامل المصرى فى شتى مواقع الإنتاج والخدمات من خلال تطبيق أحدث برامج التدريب وبصفة دورية لخلق القيادات القادرة على استيعاب أحدث التطورات التكنولوجية المستخدمة عالمياً. فضلاً عن تطوير برامج التعليم ومراجعتها بصفة دورية للنهوض بمستوي الخريج المعد لدخول سوق العمل وفقاً لمتطلبات هذا السوق هو الحل الوحيد للكثير من معوقات التنمية في مصر

---

(٨٧) جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مرجع سبق ذكره ؛ ص ص ١١-١٢.
(٨٨) معهد التخطيط القومي، مصر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥، ص ٤٠.
(٨٩) المرجع السابق، ص ٤٥
(٩٠) مصطفى السيد سمير، أحمد كمال هيبه، "دور السكان في تحقيق التنمية المستدامة"، مرجع سبق ذكره، ص٢٥٩.

ومشاكلها التي لا تقبل الانتظار والتأجيل وفي مقدمتها قضايا البطالة والتعطل ونقص كفاءة إدارة الاقتصاد القومي وانخفاض الإنتاج والإنتاجية[٩١].

ولا نستطيع أن نغفل أن مصر قد اتخذت على عاتقها عدداً من المبادرات التى من شأنها الارتقاء بمنظومة التدريب فى مصر، ومن أهم هذه المبادرات: مشروع تحديث التعليم الفنى والتدريب المهنى، وبرنامج تنمية المهارات، ومشروع مبارك كول. إلا أن التطبيق العملى لاستراتيجيات وبرامج تطوير التدريب فى مصر خلال المرحلة السابقة قد كشف عن وجود بعض العقبات والمشاكل مثل غياب التنسيق بين الجهات القائمة على التدريب فى مصر، وعدم ملائمة البرامج التدريبية لمتطلبات سوق العمل، وكذلك عدم الاهتمام بتقييم فعالية التدريب للتعرف على مدى استفادة المتدرب من العملية التدريبية[٩٢].

د- البحث والتطوير :

كما سبق وذكرنا — عند مناقشتنا لتجربة الصين — فإن البحث والتطوير هم المصدر الرئيسى للتقدم التكنولوجى — والذى يؤدي بدوره إلى تطوير إنتاجية العمل ورأس المال- وإذا ما نظرنا إلى واقع البحث والتطوير فى مصر، نجد أن الإنفاق العام على البحث والتطوير يعتبر متواضعاً للغاية حيث لم يتعدى ٠,٣٪ من إجمالى الإنفاق العام خلال الفترة من ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥[٩٣]. بالإضافة لما سبق، فلقد انخفضت مستويات الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى من ٠,٨٥٪ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى ٠,٠٨ عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ وهذه نسب متواضعة للغاية وبخاصة عند مقارنتها بنظيرتها فى الدول المتقدمة. وفقاً لبيانات البنك الدولى[٩٤].

كما أن عملية الإنفاق على البحث العلمى[٩٥] تقع على كاهل الدولة حيث تقوم الحكومة بتمويل ما بين ٨٠-٩٠٪ من جملة الإنفاق على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى، يأتى بعد ذلك الاستثمار الأجنبى، أما دور القطاع الخاص فلا يكاد يذكر فى تمويل البحث العلمى والتطوير

---

(٩١) عبد الدايم أحمد الصاوى، "تجربة الانفتاح الاقتصادي والتنمية الصناعية في مصر، ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠، ص ص٨٧-٨٨.

(٩٢) مصطفى السيد سمير وأحمد كمال هيبة، "دور السكان في تحقيق التنمية المستدامة" مرجع سبق ذكره، ص٢٦٢.

(93) World Bank, "World development Indicators",2007, op.cit., p 102.

(94) I dem.

(٩٥) ولمزيد من التفاصيل، انظر:
محرم الحداد، "بناء قواعد التقدم التكنولوجي في الصناعة المصرية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، معهد التخطيط القومى، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠٠٦، ص ص ٢١٨-٢٤١.

التكنولـوجي ويرجـع ذلـك إلى اعتمـاده علـى الخـارج فـى اسـتيراد الآلات والمعـدات وتقـديم الاستشارات...الخ[٩٦].

أما فيما يتعلق بإدارة منظومة العلم والتكنولوجيا فى مصر فإن المنظومة يغيب عنها النسق التنظيمى الذى يعمل على تفعيل مكونات المنظومة والعلاقات بين مكوناتها وبينها وبين المنظومات المجتمعية الأخرى. هذا بالإضافة إلى انخفاض المستوى العلمى والتكنولوجى لمؤسسات البحث والتطوير، وتفكك الروابط فيما بينها، مع عدم توفر الآليات المناسبة لتسويق نتائجها ونقله إلى مرحلة التطبيق التجارى بما يزيد من عزلتها عن جانب الطلب النهائى.

فيما يتعلق بالتجارب الناجحة فى مجال البحث العلمى والتطوير التكنولوجى نلاحظ أن هذه الدول قد أعطت اهتماماً كبيراً للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى وربطته بجانب الصناعة، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على البحث العلمى والتزام الشركات الحكومية التابعة لها بإنفاق ٣٪ من أرباحها على البحث والتطوير إلى جانب تشجيع القطاع الخاص باستخدام العديد من الحوافز المالية والنقدية والأدبية[٩٧].

هـ- الفقر وعدالة التوزيع

لقد بلغت نسب الفقر في مصر طبقاً لبيانات البنك الدولي لعام ٢٠٠٧، - باعتبار عام (١٩٩٩-٢٠٠٠) عام المسح - ٣,١٪ للسكان تحت خط فقر دولار واحد في اليوم، وبلغت فجوة الفقر عند دولار واحد في اليوم ٠,٥٪، أما نسبة السكان تحت خط فقر دولارين لليوم فقد بلغت ٤٣,٩٪، وبلغت فجوة الفقر عند دولارين لليوم ١١,٣٪.

أما عن العدالة في توزيع الدخل فقد حققت تناقضاً واضحاً فطبقاً لما أوضحته بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٦: وباتخاذ عام (١٩٩٩-٢٠٠٠) عام الاستقصاء فلقد بلغت حصة أفقر ١٠٪ من الدخل ٣,٧٪، وحصة أفقر ٢٠٪ بلغت ٨,٦٪، وحصة أغنى ٢٠٪ بلغت ٤٣,٧٪، وحصة أغنى ١٠٪ بلغت ٢٩,٥٪[٩٨].

---

(٩٦) المرجع السابق، ص٢٢٥.

(٩٧) المرجع السابق، ص٢٢٦.

(93) World Bank, "World Development Indicator", 12007. op,cit/p 60.

ويترتب على مثل هذه المؤشرات نتائج خطيرة، أهمها: انخفاض طلب هؤلاء الفقراء على الخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تقويض الجهود الرامية والهادفة للإرتقاء برأس المال البشري، بما لا يسمح له بتأدية الدور المنوط به في التنمية بأبعادها المختلفة.

٢- تطور سياسات التنمية منذ مرحلة السبعينات وحتى الآن:

(أ) سياسات التنمية خلال مرحلة السبعينات: (الانفتاح الاقتصادي)

رسمياً لقد تبنت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادي[٩٩] عام ١٩٧٣، والتي نتج عنها توجه سريع نحو السوق، وهذا التحول خطط لأن يعيد القطاع الخاص المحلي ويجذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الأجنبية، ولقد صدر القانون رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة، والذي تم تعديله بالقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٧٧ ليعطي العديد من المزايا لهذه المشروعات[١٠٠].

وإذا ما حاولنا تقييم هذه التجربة، فلابد أن نوضح أن البعض يعتقد أن هذا الانفتاح يعتبر انفتاحاً استهلاكياً، ومن الممكن تبرير ذلك بأن الانفتاح عادة ما يبدأ استهلاكياً وتجارياً حتى يأمن الناس لاستثمار أموالهم في مشروعات أطول أمداً، كما أننا لا يصح أن نغفل مساهمة مشروعات الانفتاح الاقتصادي في العديد من المجالات الانتاجية مثل: الأدوية والأمن الغذائي.. إلخ، وإذا كانت هذه التجربة قد شابها بعض السلبيات فمن الممكن إتباع ما يلزم من إجراءات لتحويل هذه السلبيات إلى إيجابيات وهو ما يحدث حالياً[١٠١].

(ب) سياسات التنمية فترة الثمانينات والتسعينات وحتى الآن (الإصلاح الاقتصادي):

تم إعداد برنامج الإصلاح الاقتصادي في بداية عام ١٩٨٦، وكانت أهم مكوناته: زيادة الإنتاج (الزراعي، والصناعي، الطاقة)، علاج عجز الموازنة العامة للدولة، علاج عجز ميزان المدفوعات، توسيع قاعدة الملكية، حل مشكلة المديونية الخارجية، مواجهة المشكلة السكانية، مراعاة البعد

---

(٩٩) ولمزيد من التفاصيل، حول سياسة الانفتاح الاقتصادي أنظر:

Heba Handoussa, Egypt's Investment Strategy, policies, and performance since the infitah, papers presented at a seminar of investment policies in the Arab Countries, Kuwait, 11 Dec. to 13 Dec., 1990 (Kuwait: I. M. F., library of Congress cataloging-in-publication data, (1990), passim.

(100) Ibid, P14.

(101) Idem.

الاجتماعي. أما أدواته فكان من أهمها: سياسة التحرير الاقتصادي، تحرير الأسعار، السياسة المالية والنقدية وضبط الطلب النقدي، حفز القطاع الخاص، تحرير وتطوير قطاع الأعمال العام، مواجهة مشكلة المديونية الخارجية[١٠٢].

ولقد انتهجت مصر سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي، والتي بدأت مرحلتها الأولي في الربع الثاني من عام ١٩٩١ بعد توقيع اتفاقيتين أحدهما مع صندوق النقد الدولي للقيام بالإجراءات العاجلة لتثبيت الاقتصاد عن طريق خفض التضخم وعجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وغير ذلك من التغيرات الاقتصادية الكلية، والثانية مع البنك الدولي للقيام بالإصلاحات الهيكلية لرفع كفاءة قطاع الأعمال العام وتحويله إلى القطاع الخاص الذي يستهدف له أن يأخذ القيادة في النشاط الاقتصادي ويكمل هاتين الاتفاقيتين[١٠٣].

أما عن نتائج هذه السياسات فهو ما ستتم مناقشته في الجزئيات الأتية، بشيء من التفصيل.

٣- عوامل تراجع مؤشرات التنمية في مصر:

إن تراجع مؤشرات التنمية في مصر يرجع لأن الافتراضات الضروري تحققها لنجاحه عبر قائمة أجيلاً في المجتمع المصري، وفيما يلي سوف نناقش أهم هذه الافتراضات باختصار:

- **الفرض الأول** : افتراض أن إجراءات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي تؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي وإلى إزالة تشوهات السوق، ومن الثابت الأثر الانكماشي لبرامج التثبيت والتكيف.
- **الفرض الثاني** : افتراض أن انسحاب الدولة من مجال الاستثمار الإنتاجي والإنتاج المباشر يفسح المجال أمام القطاع الخاص ويطلق طاقاته وما حدث هو العكس فقد تراجع الاستثمار الخاص مع تراجع الاستثمار العام، وهبط مستوي الأداء الاقتصادي في مجموعه. والحق أن العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص هي علاقة تتواجد بها عناصر التكامل جنباً إلى جنب مع عناصر التنافس[١٠٤].
- **الفرض الثالث** : افتراض أن تحرير التجارة والاندماج في السوق العالمي يؤدي إلى المنافسة التي ترفع الكفاءة وتحفز النمو. ولكن ما حدث هو تعريض الصناعات الوطنية لمنافسة غير متكافئة مما أدي بدوره إلى تدهور أوضاع الكثير من الصناعات المصرية.

---

(١٠٢) عايدة بشارة وآخرون، جغرافية مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠)، ص٤٩٠

(١٠٣) المرجع السابق، ص ٤٩٢.

(١٠٤) د. إبراهيم العيسوي، "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما"، القاهرة: المكتبة الاكاديمية، ٢٠٠٧، ص ص٢٢٣-٢٢٤.

■ **الفرض الرابع :** افتراض أن تراجع مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي. يقوي المنافسة التي ترفع الكفاءة وتنشط التنمية. وما حدث هو إفساح المجال أمام فوضى السوق ونشوء الاحتكارات التي قد لا ينجح في الحد منها قانون تعزيز المنافسة ومنع الاحتكار الذي وافق عليه مجلس الشعب عام ٢٠٠٥، إذا قد تعترضه صعوبات عملية كبيرة.

■ **الفرض الخامس :** افتراض أن تحرير الاقتصاد وسائر إجراءات التثبيت والتكيف تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكن ما حدث هو العكس، حيث شهد الاقتصاد المصري تراجعاً في تدفق هذه الاستثمارات، بالإضافة إلى خروج الأموال على نطاق غير مسبوق[١٠٥].

٤- نتائج ثلاثة عقود من تطبيق نموذج التنمية الرأسمالية في مصر (١٩٧٤-٢٠٠٤/٢٠٠٥):

لا نستطيع أن ننكر أن تقدماً ملحوظاً قد حدث في عدد من المجالات خلال العقود الثلاثة الماضية ومن أبرز صور هذا التقدم ازدياد العمر المتوقع عند الميلاد، انخفاض نسبة الأمية، ازدياد مساحة الأراضي الصحراوية المستصلحة والمستزرعة، وإنشاء عدد من المصانع الجديدة، وتطوير البنية الأساسية في مجالات عديدة. لكن التقدم كان في مجمله محدوداً، كما كانت تكلفته باهظة[١٠٦].

إن الاختبار الحقيقي لنموذج التنمية الرأسمالية على المدي الطويل لا يمكن أن يتمثل فيما إذا كان قد حدث تقدم من عدمه نتيجة لتطبيق سياسات هذا النموذج وإنما يتمثل الاختبار الحقيقي لنموذج جاوزت فترة تطبيقه ثلاثين عاما فيما إذا كانت المحصلة النهائية لما أنفق من موارد ضخمة ولما تحمله المجتمع المصري من أعباء باهظة طوال هذه الفترة هي عتاق مصر من أسر التخلف وتمكنها من الانطلاق في آفاق التقدم الرحيبة، مثلما استطاعت دول أخرى أن تحقق ذلك في فترة زمنية مقاربة.

أن الأدلة على ذلك كثيرة، ولكننا سوف نكتفي بمناقشة هذه النتائج في ضوء المؤشرات الاقتصادية التي تم تحديدها سابقاً كما يلي:

المؤشر الأول: الأداء الاقتصادي:

لقد بلغ الدخل القومي الإجمالي ١٠٠,٩ بليون دولار عام ٢٠٠٦، وبذلك احتلت مصر المرتبة الخمسون، أما معدل الدخل القومي للفرد فلقد بلغ ١,٣٦٠ دولار نفس العام محتلاً بذلك المرتبة المائة وثلاثة وأربعون، نفس العام، وعند مقارنة هذه المؤشرات بباقي الدول نلاحظ أنه معدل متدني، فلقد بلغ

---

(١٠٥) المرجع السابق، نفس الصفحات.
(١٠٦) المرجع السابق، ص ص ٥٨٩ ـ ٥٩٠.

معدل الدخل القومي للفرد في دول الدخل المتوسط ٣,٠٥٣ دولار، وفي دول الدخل المتوسط والمنخفض ١,٩٩٧ دولار، وفي دول الدخل المرتفع ٣٦,٦٠٨ دولار وذلك عام ٢٠٠٦[١٠٧].

لاشك أن التواضع في معدل الاستثمار هو أحد العوامل الأساسية في تفسير هذا الأداء بالغ الضعف في مجال النمو الاقتصادي، فلقد انخفض معدل الاستثمار المحلي الاجمالي من حوالي ٢٨٪ في السبعينات والثمانينات إلى حوالي ٢٠٪ في التسعينات ثم إلى ١٦٪ في مارس ٢٠٠٢/٢٠٠٣ و٢٠٠٣/٢٠٠٤، ومعني هذا أن معدل الاستثمار المحلي الاجمالي في السنوات الأخيرة لم يزد إلا قليلاً على نصف مستواه في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين[١٠٨].

وعند مقارنة هذا المعدل بالمعدلات المناظرة التي تحققت في عدد من الدول الأخرى، يتضح لنا مدي تواضعه ففي عام ٢٠٠١، كان معدل الاستثمار المحلي الإجمالي ١٥٪ في مصر، مقابل ٣٨٪ في الصين، و٢٩٪ في ماليزيا، و٢٧٪ في كوريا الجنوبية، و٢٣٪ في الهند[١٠٩].

ومن الممكن تفسير هذا التواضع والتراجع في معدل الاستثمار بالتواضع والتراجع الموازي له في معدل الادخار المحلي الإجمالي حوالي ١٤٪ في الفترة من ١٩٧٥-١٩٩٠، بلغ هذا المعدل حوالي ١٢٪ في الفترة ١٩٩١-٢٠٠١، ثم بلغ ١٠,٤٠٪ في ٢٠٠١، وبالنظر إلى المعدلات المقارنة للادخار المحلي الإجمالي: يتضح أن المعدل المصري كان أقل من ربع المعدل الذي حققته ماليزيا، وكان في حدود ربع المعدل الذي حققته الصين، بينما كان أقل من نصف المعدل الكوري والهندي[١١٠] (انظر الملحق رقم ١).

المؤشر الثاني: التجارة:

والذي يقاس بالميزان التجاري للسلع والخدمات. من أبرز وأهم سمات الميزان التجاري المصري حالة العجز المزمن التي عاني منها خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٥. فلقد كانت الصادرات السلعية تغطي ما بين ثلث ونصف الواردات السلعية خلال هذه الفترة، وذلك باستثناء السنوات الثلاث ٢٠٠٣-٢٠٠٥ حيث زادت نسبة التغطية إلى ٥٦,٧٪. فلقد كانت الصادرات السلعية تغطي أقل من ٥٠٪ من

([107]) World Bank, World Development Indicators, 2008, PP 14-16.

([١٠٨]) د. إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص٥٩٤.

([109]) World Bank, World Development Indicators, 2008, Op. Cit., PP 50-52.

([١١٠]) د. إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص٥٦٦.

الواردات السلعية في أحدى وعشرون من السنوات السبع والعشرين بين ١٩٧٧ و٢٠٠٣، وفي السنوات الأحدث ١٩٩٩-٢٠٠٥ تقلبت نسبة التغطية بين ٢٦٪ و٥٧٪ من الواردات السلعية[١١١].

وطبقاً لبيانات البنك الدولي، لعام ٢٠٠٨، فلقد بلغ معدل النمو السنوي لحجم الصادرات، في الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٥ (-٥,٧٪)؛ وبلغ هذا المعدل (٧,٩٪) خلال الفترة ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٦. وبالنسبة لمعدل النمو السنوي لحجم الواردات فلقد بلغ (-٩,٣٪) خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٥، ثم بلغ هذا المعدل (-١,٦٪) في الفترة ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٦. أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي لقيمة الصادرات خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٥ فلقد بلغ (-٣,١٪)، ثم بلغ ١٢,٦٪ خلال الفترة من ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٦، وبالنسبة لمعدل النمو السنوي لقيمة الواردات فلقد بلغ (-٤,٦٪) خلال الفترة من ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٥ ثم بلغ ١,٩٪ خلال الفترة ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٦[١١٢].

ولقد شهدت الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ أعلى معدلات متوسطة لنمو الصادرات والواردات بالأسعار الجارية (١٢,٨٪ و ٨,٤٪ على الترتيب) بالقياس إلى باقي الفترات وذلك فيما عدا الفترة الأخيرة (١٩٩٩-٢٠٠٤) التي تحقق فيها معدل متوسط بالغ الارتفاع لنمو الصادرات (١٥٪)؛ وهذا من الممكن تفسيره بالاندفاعة الأولي عن طريق الانفتاح، بالإضافة إلى ازدياد صادرات البترول وارتفاع أسعاره، والوفرة في موارد النقد الأجنبي وبالمقارنة شهدت الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ أدني معدل متوسط لنمو الصادرات (٠,١٪) وذلك يرجع إلى الانخفاض الكبير في قيمة الصادرات البترولية والتراجع في الأداء الإنمائي بوجه عام خلال تلك الفترة، بينما شهدت الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ أدني معدل متوسط لنمو الوردات (١,٩٪)، وذلك نظراً لقلة التمويل اللازم للاستيراد وتفاقم أزمة المديونية الخارجية[١١٣].

وإذا نظرنا إلى الهيكل السلعي للصادرات والواردات نلاحظ الأهمية النسبية للبترول في الصادرات السلعية فقد ارتفعت من ٩,٥٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤٣,٨٪ عام ٢٠٠٣، ولكن نسبة الصادرات البترولية إلى إجمالي الصادرات السلعية شهدت تقلبات حادة خلال تلك الفترة، حيث وصلت إلى ٦٨,١٪ عام ١٩٨٥، وانخفضت إلى ٣٧,٢٠٪ عام ١٩٩٠، ولقد تواكبت هذه التقلبات مع التقلبات في سعر البترول[١١٤].

---

(١١١) المرجع السابق، ص ص ٤٢٧-٤٢٨.

(112) World Bank, World Development Indicators, 2008, Op. Cit., P. 324.

(١١٣) د. إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص٤٣٠.

(١١٤) المرجع السابق، ص٤٣١.

وفيما يخص الصادرات من المصنوعات، فإن وزنها النسبي في إجمالي الصادرات السلعية قد هبط من ٣٤٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣١٪ في ٢٠٠٣، مع التعرض لتقلبات حادة تلك الفترة هبطت هذه النسبة إلى ١٠٪ عام ١٩٨٥ (نتيجة للارتفاع الكبير في الوزن النسبي للبترول في هذه السنة)، وارتفعت إلى ٤٠٪ عام ١٩٩٠، وتشير التقديرات إلى أن الأداء المقارن لمصر في مجال تصدير السلع الصناعية كان ضعيفاً للغاية ففي عام ٢٠٠٣ كانت النسبة المصرية أقل من نصف النسبة المناظرة التي سجلتها الدول منخفضة الدخل (٦٠٪) في تلك السنة[١١٥].

وبالنظر إلى الصادرات ذات التكنولوجيا المتقدمة كنسبة من الصادرات المصنعة، فلقد حققت هذه النسبة تواضعاً شديداً، فلقد بلغت ١٪ عام ٢٠٠٤، وهي تشكل كذلك نسبة غاية في التواضع حتى عند مقارنتها بالدول منخفضة الدخل حيث حققت ٤٪، أما في الدول متوسطة الدخل فلقد حققت ٢٠٪[١١٦].

وفيما يخص الواردات السلعية، فلقد تناقص الوزن النسبي لواردات الغذاء والمواد الخام الزراعية من ٤١٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠٣، كما انخفض الوزن النسبي للواردات من السلع الصناعية انخفاضاً طفيفاً من ٤٩,٨٪ إلى ٤٨,٧ خلال تلك الفترة، ولكن هناك ثمة تزايد في الأهمية النسبية لواردات الوقود من ١,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥,٢٪ عام ٢٠٠٣[١١٧].

المؤشر الثالث: الحالة المالية:

لقد تناقص الدين الأجنبي في التسعينات وحتى عام ٢٠٠١، بعد اتجاه عام للتزايد في السبعينات والثمانينات. فلقد بلغ الدين العام الخارجي كنسبة من الدخل القومي الاجمالي ٥٥,٨٪ عام ١٩٩٥، ثم انخفض إلى ٢٧,٤٪ عام ٢٠٠٦، وهي تعد نسبة مرتفعة حتى إذا ما قورنت بمثيلتها في دول الدخل المنخفض، فلقد بلغت هذه النسبة ٥٦,٣٪ عام ١٩٩٥، وانخفضت إلى ٢٣,٧٪ عام ٢٠٠٦، وبذلك ترتفع نسبة الدين الأجنبي كنسبة من الدخل القومي الإجمالي بأكثر من ٤٪ عن مثيلتها في دول الدخل المنخفض عام ٢٠٠٦[١١٨].

---

(١١٥) المرجع السابق، ص٤٣٣.
(١١٦) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، مرجع سبق ذكره، ص٣٤٢.
(١١٧) د. إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٥.
(118) World Bank, World Development Indicators, 2008, Op. Cit, PP 348-350.

ولقد بلغت قيمة إجمالي الدين الخارجي عام ١٩٩٥ حوالي ٣٣,٤٩٩ مليون دولار، ثم انخفضت(*) إلى ٢٩,٣٣٩ مليون دولار عام ٢٠٠٦، ولقد بلغت قيمة الديون الطويلة الأجل عام ١٩٩٥ حوالي ٣٠,٧١٠ مليون دولار، ثم انخفضت إلى ٢٦,٠٧٢٠ مليون دولار عام ٢٠٠٦، بينما بلغت الديون قصيرة الأجل ٢,٣٧٢ مليون دولار عام ١٩٩٥، وانخفضت إلى ١,٦٣٥ مليون دولار عام ٢٠٠٦[١١٩].

أما نسبة المعونات إلى الناتج، فلقد تناقصت نسبة المعونات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٢٠٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥,٦٪ في ١٩٨٥، ثم إلى ٣,٣٪ في ١٩٩٥، وواصلت تناقصها إلى ١,٣٪ في ٢٠٠١، ولكن هذا التناقص في دور المعونات الأجنبية، لا يعكس رفض الحكومات المصرية تلقي المعونات قدر ما يعكس الاتجاه العام الدولي لتناقص المعونات، والاتجاه على التركيز على التجارة بدلاً من المعونات[١٢٠].

رابعاً : النتائج والتوصيات :

– **النتائج** : لقد تم التوصل إلى بعض النتائج، فى ضوء ما تم مناقشته من قضايا جزئية فى هذه الدراسة كالآتي:

(١) أن هناك تباين جلى وواضح حول ماهية وطبيعة العلاقة بين السكان والتنمية وهذا ما وضحته مناقشة الأدبيات المختلفة التى تناولت دور البعد البشرى فى عملية التنمية — إلا أن الأمر الذى لا نستطيع إغفاله هو أن البعد البشرى بدأ يكتسب اهتماماً متزايداً خلال السنوات الأخيرة فى نظريات النمو، وهو ما يؤكد على أن البعد البشرى من الممكن أن يكون له دوراً حاسماً فى عملية التنمية.

(٢) إن طبيعة هذا الدور الذى يمكن أن يلعبه السكان فى التنمية (سلبى أم إيجابى) يتوقف على مجموعة من المتغيرات، فى مقدمتها السياسات المتعلقة بتكوين رأس المال البشرى والاستفادة منه، ومن ثم فإن تدنى مستوى تكوين رأس المال البشرى والمترتب على تدهور سياسات التعليم، الصحة، التدريب، البحث والتطوير...الخ أو عدم الاستفادة من رأس المال البشرى كنتيجة للبطالة قد يكون أحد أهم العوامل الأساسية التى تحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

(*) ولكن لابد من التوقف هنا لملاحظة أن الاتجاه العام لإنخفاض الديون الأجنبية الخارجية لم تكن نتيجة لما بذل من جهود وطنية وزيادة الاعتماد على الذات وإنما كان نتيجة لقبول برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي، والمشاركة في التحالف الدولي الذي تولي تحرير الكويت عام ١٩٩١

(119) Ibid, P. 334.

(١٢٠) د. إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢٠.

(٣) أن الصين التى جاءت من الصفوف الخلفية للاقتصاد العالمى قد أصبحت واحدة من القوى الاقتصادية العملاقة، ليس من زاوية حجم اقتصادها فحسب ولكن من زاوية فعاليته على الصعيد الدولى وهى الدولة ذات الكثافة الديموجرافية المرتفعة (١٣٠٥ ملايين نسمة ٢٠٠٥)، وهو ما يؤكد لنا أن السكان لا تمثل دائماً عائقاً أمام عملية التنمية، بل يمكن أن تلعب دوراً حاسماً وفعالاً.

(٤) أكدت تجربة الصين على الأهمية الجوهرية لاستثمار الموارد البشرية، باعتبارها أساس نهضة الأمم، فلم تكن النجاحات التى حققتها الصين – كما سبق الذكر – إلا خلاصة لعدة خطوات أهمها: حسن استثمار البشر من خلال ركائز عديدة أهمها: التعليم، الصحة، التدريب، البحث والتطوير، مكافحة الفقر.

(٥) على الرغم من وجود بعض المشكلات التى تعانى منها القنوات التى تربط بين السكان والتنمية في مصر وهى: التعليم، التدريب، الصحة، البحث والتطوير على نحو قد يعوق الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية فى دفع عجلة التنمية فى مصر، إلا أنه فى الوقت نفسه لا نستطيع أن نغفل حدوث تحسن كمى ملحوظ فى بعض المؤشرات المرتبطة بهذه القنوات: بيد أن هذا التحسن الكمى لم يصاحبه تحسن كيفي –بالقدر المرغوب – فى معظم هذه المؤشرات، كما لم يتم توزيع ثمار التنمية بنحو متساو.

التوصيات :

فى نهاية هذه الدراسة لابد أن نؤكد على حقيقة هامة وجوهرية، أنه سواء استهدفت عملية التنمية رفاهية الإنسان أم لم تستهدف ذلك، فأنها لا تتم إلا به، وأن دور الإنسان النشيط الكفؤ فى عملية التنمية يعتبر دوراً حاسماً، لأن التاريخ الاقتصادى العالمى حدثنا عن أمم استطاعت أن تحقق التقدم الاقتصادى دون أن تمتلك موارد مادية ذات أهمية، لكنه لا يذكر لنا أمة واحدة استطاعت أن تحقق أى تقدم فى أى مجال من مجالات الحياة بدون توافر العنصر البشرى الكفؤ، على ضوء هذه الحقيقة فإننا نوصى بما يلى :

(١) علينا أن نضع فى اعتبارنا أن أهم القراءات المستقبلية بدأت تتجه إلى دق أجراس التنبيه بأن الموارد الطبيعية مرشحة للتناقص بشكل مطرد فى السنوات القادمة نتيجة كثرة الاستخدام، ومن ثم فإن العنصر البشرى هو الثروة التى لا تنضب ويتحتم الاهتمام بها والحفاظ عليها وتأهيلها

علمياً ونفسياً، وذلك على كافة الأصعدة: التعليم، الصحة والتغذية، التدريب، البحث والتطوير...الخ.

(٢) اعتبار قضية التعليم قضية أمن قومى، فلابد من وضع سياسات محددة للتطوير، ومن مستوى خريج التعليم العالى يبدأ التطوير وينتهى، وهذا الخريج جاء من الثانوية العامة وبالتالى عندما نطور سياسات القبول بالتعليم العالى فلابد من تطوير طرق تقويم الطالب وكذلك تطور التعليم الثانوى.

(٣) ومع التغيير فى سوق العمل فلابد أن نحول النظام التعليمى من الجمود إلى المرونة، أى يستطيع الطالب فى أى وقت أن يعدل مساره وذلك يتطلب هيكلة التعليم الثانوى، وأن يتم تغيير نظام تقويم الطالب عند التحاقه بمنظومة التعليم العالى وكذلك عند التحاق الخريج بالدراسات العليا.

(٤) لابد أن تتوافر عدة مواصفات عامة فى خريج التعليم العالى حتى يلائم التغييرات المتلاحقة فى سوق العمل ومن أهمها: أن تكون لديه مهارات الحاسب الآلى ويجيد التحدث بلغة واحدة أجنبية على الأقل، وأن تكون لديه القدرة الكاملة على التعبير عن نفسه أمام المجتمع، وأن تكون لديه القدرة على تحليل المشكلات، وهذه المهارات كانت فى الماضى قيمة مضافة ولكنها أصبحت الآن مواصفات أساسية.

(٥) تطوير مناهج التدريب التي تقدم للمدرسين فهي غالباً ما تتسم بالطابع النظري والأكاديمي ولا تلبي الاحتياجات العملية لمدرسي المدارس.

(٦) توفير المخصصات المالية المناسبة لتطوير المناهج والمواد التعليمية حتى تلائم احتياجات سوق العمل، حيث أنه لا توجد مخصصات في الموازنة العامة لوزارة التربية والتعليم لتطوير المناهج التعليمية كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥.

(٧) حصر المؤسسات البحثية فى مصر وإعادة هيكلتها، مع تطوير مواردها البشرية والمادية والمالية، بالإضافة إلى زيادة قدرتها على ملاحقة التغيير التكنولوجى العالمى.

(٨) وضع نظام للترقى بالمؤسسات البحثية التى لا تتبع الجامعات، على أن يقوم هذا النظام بوضع لوائح وقوانين تشجع على العمل العلمى المؤدى إلى الابتكار والإبداع والتطور التكنولوجى.

(٩) زيادة التمويل المخصص للبحث العلمى والتطوير التكنولوجى ليقترب من المعدلات العالمية حيث لا تتعدى نسبة الإنفاق على البحث العلمى فى مصر أكثر من ٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى بينما تبلغ هذه النسبة فى الدول المتقدمة ٣٪.

(١٠) تشجيع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على إنشاء وحدات وأقسام للبحث والتطوير من خلال حوافز وإعفاءات لفترة محددة، وقد يحتاج القطاع الخاص فى مراحله الأولى إلى الدعم الحكومى بدلاً من الاعتماد على الدولة كلية من ناحية التمويل، حيث توفر الدولة ٩٠٪ من إجمالى المنفق على البحث العلمى.

(١١) زيادة الاهتمام بمنظومة التدريب فى مصر بالعمل على: التنسيق بين الجهات القائمة على التدريب فى مصر، بمحاولة تأسيس إطار مؤسسى واحد يضم مختلف برامج التدريب بما يمنع التضارب فى الاختصاصات بينها.

(١٢) ربط البرامج التدريبية بمتطلبات سوق العمل، وذلك بالعمل على إقامة قاعدة بيانات، مسئولة عن توفير البيانات عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وكذلك زيادة الاهتمام بتقييم فعالية التدريب، وبمطابقة البرامج التدريبية مع المعايير الدولية المتعارف عليها للمهن المختلفة، مع زيادة التمويل المطلوب واللازم لكى تؤدى مؤسسات التدريب مهامها بالشكل المطلوب.

(١٣) توحيد قوانين التأمين الصحي في إطار قانون واحد يستفيد منه جميع المواطنين، حيث أن ما يقرب من نصف عدد السكان لا يزالوا خارج مظلة التأمين الصحي، وهو الأمر الذي يرجع في جزء كبير منه إلى تعدد القوانين الحاكمة لهذا النظام في مصر.

(١٤) زيادة الاهتمام بتضييق الفجوة بين الريف والحضر خاصة فيما يخص نسبة التغطية بالمياه الأمنه والتغطية بمياه الصرف الصحي، حيث أن الفجوة لازالت مرتفعة بينهما، وهو ما يمثل عائقاً هاماً أمام جهود تنمية رأس المال البشري في مصر.

(١٥) اتخاذ كافة الإجراءات وتكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، بما يسمح بزيادة طلب هؤلاء الفقراء على الخدمات الصحية والتعليمية ومن ثم الإرتقاء برأس المال البشري في مصر.

ملحق رقم (١)

الأداء المقارن لمصر في مجال الاستثمار والادخار والتصنيع

المتغير / الفترة	مصر	الصين	الهند	كوريا ج	ماليزيا
معدل الاستثمار الإجمالي					
١٩٧٥	٣٣	٣٠	١٩	٢٩	٢٣
١٩٩٠	٢٩	٣٥	٢٤	٣٨	٣٢
٢٠٠١	١٥	٣٨	٢٣	٢٧	٢٩
معدل الادخار المحلي الإجمالي					
١٩٧٥	١٢	٣٠	١٨	٢٠	٢٣
١٩٩٠	١٦	٣٨	٢١	٣٧	٣٤
٢٠٠١	١٠	٤٠	٢١	٢٩	٤٧
معدل الادخار الأصيل					
٢٠٠١	٣,٣	٢٦,٦	١١,٨	١٩,١	١٨,٥
معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الصناعة					
١٩٧٠ — ١٩٨٠	٩,٤	٧,٨	٤,٥	١٥,٢	٠٠
١٩٨٠ — ١٩٩٠	٣,٣	١١,١	٦,٩	١١,٤	٦,٨
١٩٩٠ — ٢٠٠١	٤,٦	١٣,١	٦,١	٦,٣	٨
نصيب الصناعة في ن.م.أ					
١٩٧٥	٢٧	٤٥	٢٢	٣٣	٣٤
١٩٩٠	٢٩	٤٢	٢٨	٤٣	٤٢
٢٠٠١	٣٣	٥١	٢٦	٤١	٤٩

المصدر: د. إبراهيم العيسوي، "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً"، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧.

قائمة المراجع :

أولاً : مراجع باللغة العربية :

(١) إبراهيم الأخرس، "التجربة الصينية الحديثة فى النمو، هل يمكن الاقتداء بها؟ القاهرة: ايترك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

(٢) البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم، ٢٠٠٥م.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥.

(٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦.

(٥) جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، "السكان"، العدد ٢٧، يوليو ٢٠٠٧م.

(٦) جمهورية مصر العربية: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مركز الأبحاث والدراسات السكانية، "السكان"، العدد ٧٥، يوليو ٢٠٠٧م

(٧) جمهورية مصر العربية، وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١١/٢٠١٢)، خطة عامها الأول (٢٠٠٧/٢٠٠٨).

(٨) إبراهيم العيسوي، "الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً"، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧.

(٩) زين محمد الرماني، "اقتصاد التنمية: استقلال أم استذلال"، المملكة العربية السعودية، مكتبة الرشيد، ٢٠٠٥.

(١٠) سمير أمين وآخرون، "الاشتراكية واقتصاد السوق – تجارب: الصين – فيتنام – كوبا"، القاهرة، مكتبة مدبولى، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.

(١١) عايدة بشارة وآخرون، جغرافية مصر (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠)

(١٢) عبد الدايم أحمد الصاوى، "تجربة الانفتاح الاقتصادى والتنمية الصناعية فى مصر: ومقارنتها بتجربة كوريا الجنوبية وسنغافورة"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، تاريخ النشر غير معروف.

(١٣) فاخر عبد الستار حيدر، "الإصلاحات الاقتصادية فى الصين"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن. العدد الأول، ٢٠٠٠، القاهرة، معهد التخطيط القومى.

(١٤) مصطفى السيد سمير وأحمد كمال هيبة، دور السكان فى تحقيق التنمية المستدامة، تقرير مقدم للمؤتمر السادس والثلاثون حول قضايا السكان والتنمية: المشكلات والحلول، الذى عقده المركز الديموجرافى بالقاهرة (القاهرة: المؤتمر، ٢٠٠٦).

(١٥) مالكولم جبلز وآخرون، "اقتصاديات التنمية"، تعريب د.طه عبد الله منصور، ود.عبد العظيم محمد مصطفى، الرياض، دار المريخ، ١٩٩٥.

(١٦) ماجد عثمان وآخرون، "السكان وقوة العمل فى مصر"، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢م.

(١٧) معهد التخطيط القومى، مصر: تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٥.

(١٨) محرم الحداد، "بناء قواعد التقدم التكنولوجي فى الصناعة المصرية"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة: معهد التخطيط القومى، العدد الثانى، ديسمبر ٢٠٠٦.

(١٩) د.هشام مخلوف، د.عزت الشيشينى، "السكان والصحة الإنجابية وتنظيم الاسرة، القاهرة، جمعية الديموجرافيين المصريين، إيدا: ٢٠٠٦.

(٢٠) د.وداد مرقس ود.أحمد السيد النجار، "السكان والتنمية فى مصر"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥.

ثانياً : المراجع باللغة الإنجليزية :

(1) Chu-yuan Cheng **"China's Economic Development"**, West view, press, 2000.

(2) Economic And Social Commission for Western Asia, (ESCWA), **" Statistical Abstract of the ESCWA Region "**, Twenty-sixth Issues (United Nation, New York, 2007)

(3) FAO. **"Sustainable Development Indicators "**, http://www.fao.org/docrep/004/x3307a/x3307a12.htm

(4) Heba Handoussa, Egypt's Investment Strategy, policies, and performance since the infitah, **papers presented at aseminar of investment policies in the Arab Conntries, Kuwait, 11 Dec. to 13 Dec., 1990** (Kuwait: I. M. F., library of Congress cataloging-in-publication data, (1990),

(5) http://www.isesco.org.ma/pub/Tanmoust/p5.htm.

(6) http://www.docs.ksu.edu.sa/DOC/Articles26/Article260656.doc

(7) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=16966

(8) http://www.worldBank.org/depweb/english.html.

(9) http://www.are.admin.ch/imperia/md/content/are/nachhaltingeentwichlung/brundtland_bericht.pdf?PHPSESSD=214dga8915c949ea4d84822a.270cd55.

(10) http://www.annahiaddimocrati.org/pages/economie/a-adib_develpment_durable_htm.

(11) http://www.arabenviroment.net/arabic/archive/206/116803.html.

(12) http://www.annabaa.org/nbanews/htm-Cached-Similarpages.

(13) http://arabic.cri.cn/chinabc/chapter1/chapter 10401.html.

(14) http://www.edunet.tn/ressources/siteable/sites/medenin/ecpzarzis/chine.htm.

(15) http://www.arabic.xinhuanet.com/2006-04/content-244787.html.

(16) http://arabic.cnn/2008/scitech/1/2/policy/index.html.

(17) http://arabic.people.com.cn/200207/ara20020112.html.

(18) World Bank, **world development report, 2007.**

(19) World Bank, **world development Indicators, 2007.**

(20) World Bank, **world development Indicators, 2008.**

(21) Ted C. Fishman, a China INC: How he rise of the next superpower challenges America and the world, " **Arab Jounral of Administrative Sciences, Vol. 14, No. 1, 193-197, 2007.**